AMAN
Transparency Palestine

دراسة حول:

تقييم المساحة المتاحة أمام الفضاء المدنيّ الفلسطينيّ للمشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة على تنفيذها

"التقييم البعدي"

سلسلة تقارير رقم 320

2026

AMAN
Transparency Palestine

دراسة حول:

تقييم المساحة المتاحة أمام الفضاء المدنيّ الفلسطينيّ للمشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة على تنفيذها

"التقييم البعدي"

2026

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحث جهاد حرب لقيامه بإعداد الدراسة، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم على هذه الدراسة ومراجعتها وتحريرها.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تقييم المساحة المتاحة أمام الفضاء المدنيّ الفلسطينيّ للمشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة على تنفيذها "التقييم البَعْدي". رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

مقدّمة	4
الهدف من الدراسة	5
مجتمع الدراسة	5
منهجية إعداد المؤشرات	5
تعريف أهم المصطلحات	7
أولاً. البيئة العامّة للنظام السياسيّ الفلسطينيّ وانعكاسه على المجتمع المدنيّ	8
ثانياً. الإطار الدستوريّ والقانونيّ الفلسطينيّ الناظم لحقّ المشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة عن تنفيذها	10
1. الإعلانات والمواثيق الدولية	10
2. القانون الأساسيّ والتشريعات الفلسطينية الأخرى	11
ثالثاً. السياسات الحكومية العامّة الناظمة لحقّ المشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة عن تنفيذها	12
1. سياسة الحكومة السابعة عشرة التي جاءت في أجندة السياسات الوطنية 2017-2022	12
2. سياسة الحكومة الثامنة عشرة التي جاءت في "وثيقة السياسة العامّة للحكومة الفلسطينية 2021-2023"	12
3. سياسة الحكومة التاسعة عشرة التي جاءت في برنامجها الحكومي ووثائقها الاستراتيجية 2025-2026	13
رابعاً. واقع المشاركة المجتمعية في صنع السياسات العامة	15
1- الوصول إلى المعلومة	15
2- مأسسة المشاركة	17
3- المشاركة الفاعلة من خلال الحوار	19
4- تنفيذ السياسات العامة وتقييم مخرجاتها	22
خامساً. واقع المساءلة المجتمعية على تنفيذ السياسات العامة	24
1- شفافية المعلومات	24
2- المشاركة والاستجابة	25
3- الرقابة والرصد والتقييم	26
الاستخلاصات	27
التوصيات	29
المصادر والمراجع	31

مقدمة

يعد الفضاء المدنيّ البيئة التي تمكّن المواطنين من المشاركة الفعالة في صناعة القرار، وبلورة السياسات ونقد تنفيذها، وتمكّن كذلك من التأثير في حياة مجتمعاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في البلد؛ بحيث يعبّر الناس عن آرائهم بحرية ودون خوف، ويتجمّعون بسلام، ويشاركون في عمليات صنع القرارات المتعلّقة بالقضايا التي تؤثر في حياتهم[1]. كما لا يقتصر اصطلاح الفضاء المدنيّ على ممارسته في العالم الواقعيّ، بل يمتد إلى الفضاء الإلكترونيّ كذلك؛ إذ أصبح أكثر وضوحاً، وتعزّز بشكل خاصّ؛ بسبب انتشار الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعيّ، ما ساعد على ظهور الفضاء المدنيّ افتراضياً في الفضاء الإلكتروني[2].

تمثلُ مشاركة المواطنين والمنظمات التي تمثلهم في الحياة العامة أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛ إذ تحسّن المشاركة من فعالية الأنظمة السياسية، فضلاً عن أنها تطوّر النظم السياسة. لذا، فإن فضاء المجتمع المدنيّ مسألة أساسية، ليس لحقوق الإنسان فحسب، بل، أيضاً، للتنمية والسلام والأمن على نطاق أوسع. وتسهم مشاركة المجتمع المدنيّ، بشكل فعّال، في جعل عملية صنع السياسات أكثر استنارة وفعالية واستدامة، وتسهم كذلك في جهود منع نشوب النزاعات، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد[3].

وفي السياق ذاته، أكّدت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وبخاصة المادة 13 منها، على أهمية تعزيز الشراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنيّ في مكافحة الفساد؛ إذ نصّت على اتّخاذ الدول الأطراف تدابيرَ مناسبةً لتشجيع مؤسسات المجتمع المدنيّ على المشاركة النشطة في منع الفساد ومحاربته. هذه المشاركة تكون بتدابير مثل: (أ) تعزيز الشفافية في عملية اتّخاذ القرار، وإسهام الناس وتشجيعهم على المشاركة فيها ونقدها؛ (ب) ضمان تيسّر حصول الناس فعليّاً على المعلومات؛ .... (د) احترام حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتعزيزها وحمايتها وتلقيها ونشرها وتعميمها.

تتمتع منظمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ بخبرتها وتجربتها الفريدة في المزج بين أهدافها الوطنية والنضالية بالتصدي للاحتلال وممارساته، ونضالها الديمقراطيّ والتنمويّ والإنمائيّ، حيث حرصت منظمات المجتمع المدنيّ الفلسطينية على تعزيز صمود المواطن الفلسطينيّ على أرضه، وفضْح ممارسات الاحتلال، وانتهاكاته المستمرة، وبلورة آليات عمل ساعدتها على المساهمة في تنفيذ سياسات التضامن الاجتماعي والأمن الغذائي.

بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، استمرّت مؤسسات المجتمع المدنيّ في دعم مؤسسات السلطة الوطنية الناشئة، ومشاركتها في التّجارب، ومساندتها في استمرار تقديم بعض الخدمات للمواطنين، ولا تزال تلعب هذا الدور؛ باعتبارها شريكاً مكمّلاً للمؤسسات الرسمية، وبخاصة في مجال التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية.

علاوة على استمرار ملاحقة ممارسات الاحتلال في انتهاك حقوق الإنسان في المحافل الدولية، وما تبعه من إجراءات قمع إسرائيلي لنشطاء المجتمع المدني ومؤسساتهم، واجه عمل المجتمع المدنيّ في فلسطين في كلٍّ من الضفة والقطاع تحديات متعددة الأوجه إثر التراجعات في حماية الحريات المدنية وحقوق الإنسان التي رافقت النظام السياسيّ، وانقسام السلطة، وعدم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وحلّ المجلس التشريعيّ، والتضييقات والقيود التي تعرّضت لها معظم مكونات الفضاء المدنيّ. على الرغم من هذا الواقع، فإنّ العديد من مؤسسات المجتمع المدنيّ ما زالت تنشط في المناصرة والضغط؛ لتعزيز الحوكمة، والتصدي لانتهاكات الحقوق والحريات المدنية، وإبداء الاستعداد لمشاركة الحكومة في رسم السياسات العامة، وإعمال أدوات المساءلة المجتمعية.

---

1 انظر/ي: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. دور الأمم المتّحدة في حماية وتعزيز الحيز المدني | OHCHR.

2 انظر/ي: مهارات. تقلّص الفضاء المدنيّ ... التضامن والتشبيك هو الحل. 2019 على رابط:
https://maharat-news.com/shrinkingcivicspaces
وكذلك مقدمة عن الفضاء المدنيّ، وما هي تحدياته في المنطقة العربية. 2022 على رابط: https://n9.cl/kq9f5

3 انظر/ي: الصفحة الرسمية للأمم المتحدة. تعزيز المشاركة وحماية الفضاء المدنيّ:
https://www.ohchr.org/ar/about-us/what-we-do/our-roadmap/enhancing-participation-and-protecting-civic-space

شكّل غياب المجلس التشريعيّ إضعافاً لدور المؤسسات المدنية في المشاركة في بلورة السياسات العامة التي كانت لجان المجلس توفر فرصها؛ ما أتاح للسلطة الحاكمة احتكار بلورة السياسات منفردةً في كثير من الأحيان، الأمر الذي أتاح لبعض المسؤولين التفرد في رسم السياسات وتنفيذها ليس بالضرورة للمصلحة العامة.

ومن أجل تفعيل إسهام مؤسسات المجتمع المدنيّ ومشاركتها في رسم السياسات، والرقابة عليها، ومساءلة المسؤولين عن تنفيذها، لا بد من تحديد الثغرات، والتحديات العامة المتعلقة بمشاركة مكوّنات الفضاء المدنيّ من أجل إصلاحها؛ ولذلك يقوم ائتلاف «أمان» بإجراء تقييم لواقع الفضاء المدنيّ وعلاقته بالدولة، ولذلك، قام، في بداية العام 2024، بإعداد دراسة -كدراسة قبلية*- تصف مشاركة المجتمع المدنيّ في رسم السياسات العامة، ومساءلة المسؤولين عن تنفيذها، وذلك بتطوير مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة، تشمل واقع ممارسة المواطنين وممثليهم في المشاركة في صنع السياسة العامة، والمساءلة المجتمعية لحكوماتهم، فيما تأتي هذه الدراسة كتقييم بَعْدي للفضاء المدني الفلسطيني.

الهدف من الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة، في إجراء تقييم بَعْدي لواقع التغيير في المساحة المتاحة أمام مؤسسات المجتمع المدنيّ للمشاركة في صنع السياسات العامة، والرقابة والمساءلة (المساءلة المجتمعية) على تنفيذها؛ لتعزيز نزاهة الحكم في فلسطين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأراضي الفلسطينية، الناجمة عن استمرار الاحتلال، والانقسام السياسيّ، وواقع كلٍ من تكوين الجمعيات، والتجمع السلميّ، والتعبير عن الرأي، ودور الحكومة في وقف التعديات على الحقوق والحريات، ومدى التزامها بالتشريعات ذات العلاقة، وذلك بالاستعانة بنتائج التقارير الصادرة عن المؤسسات الحقوقية في هذه المجالات، مثل: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية (حريّات)، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، ... وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

منهجية إعداد المؤشرات:

- الاستفادة من المؤشرات التي استندت إليها التقارير الدولية والمحلية، الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدنيّ المحليّة والإقليميّة والدوليّة ذات العلاقة، مع التّركيز على مؤشّرات التّقييم النّوعيّ أكثر من المقاييس الكمّيّة.
- تطوير مجموعة من المؤشّرات المتعلقة بالمشاركة المجتمعيّة في صنع السّياسات العامة، والمساءلة على تنفيذها من قبل وحدة البحث في (أمان).
- تشكيل مجموعة تفاكريّة من عدد من الخبراء والناشطين في المجتمع المدنيّ؛ لمراجعة المؤشّرات المقترحة لتطويرها.
- عقد سلسلة من الاجتماعات التّفاكريّة مع المجموعة المكوّنة من الخبراء؛ للخروج بالشكل النهائيّ للمؤشرات.

مجتمع الدراسة

نظراً لكون هذه الدراسة تأتي في إطار التقييم البعدي، حيث تم إجراء التقييم الأولي في بداية العام 2024 إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لأسباب منهجية، فقد اقتصر تنفيذها على الضفة؛ وذلك بسببٍ اقتصار عينة الدراسة الأولى على مؤسسات المجتمع المدنيّ في الضفة، وعلى العينة ذاتها التي تمّ اختيارها قصدياً، والتي شملت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدنيّ في مجالات متنوعة: (حريات عامة، حقوقية، ذوو احتياجات خاصة، المرأة ... إلخ)، كما راعت العينة البعد الجغرافي ما بين شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها، مع الأخذ بعين الاعتبار مؤسسات رئيسة، وكذلك مؤسسات تعمل بالتشبيك مع المؤسسات القاعدية. وتمّ اختيار عينة من الجهات الرسمية المختصة (أخذت بعين الاعتبار تمثيل الحكومة المركزية «مجلس الوزراء»، والمؤسسات القطاعية «الوزارات»). وأخيراً، تضمنت العينة مؤسسات دولة: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (كمؤسسة دولة تجمع في عملها قطاعات الدولة الرسمية وغير الرسمية كافّةً، ووزارة شؤون المرأة).

---

* يمكن الاطلاع على الدراسة القبلية من خلال زيارة الرابط التالي:
https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/26452.html

عينة الدراسة من مؤسسات المجتمع المدنيّ

اسم المؤسسة	ممثلها	مجال عملها	مقرّها
الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية	أحمد الهيجاوي/ المدير العام	تطوير المؤسسات الأهلية القاعدية	جنين
مؤسسة الحق	أشرف الحية/ المستشار القانونيّ في المؤسّسة	سيادة القانون وحقوق الإنسان	رام الله
شبكة المنظمات الأهلية	أمجد الشوا/ منسق شبكة المنظمات الأهلية	تجمع ديمقراطيّ مدنيّ مستقلّ، يضمّ 145 مؤسسة أهلية فلسطينية، تعمل في حقول إنسانية واجتماعية وتنموية مختلفة	رام الله
مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)	عمر رحّال/ المدير العام	تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتسامح والحوار ومفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون	رام الله
مؤسسة مفتاح	تحرير الأعرج/ المديرة التنفيذية	تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح داخل المجتمع الفلسطينيّ ومؤسساته المختلفة	رام الله
مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعيّ	سحر القواسمة/ المديرة التنفيذية	تمكين النساء	الخليل
مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية	لنا البندك/ المديرة العامة	العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	بيت لحم
مؤسسة الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية	حلمي الأعرج/ المدير العام	حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية	رام الله

عينة الدراسة من المؤسسات الحكومية:

اسم المؤسسة	ممثّلها
مجلس الوزراء	لم يتمّ عقد اللقاء
وزارة شؤون المرأة	سامي سحويل وآيات الفقيه

عينة الدراسة من مؤسسات الدولة

اسم المؤسسة	ممثّلها	مجال عملها
هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية	د. جمال قاش نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد عبر رد مكتوب	قيادة الجهود الوطنية لمكافحة الفساد؛ لحماية المجتمع والمال العام الفلسطينيّ من مخاطر الفساد، وملاحقة مرتكبيه.
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	عمار الدويك/ مدير عام الهيئة	متابعة توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان وضمانها في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر، والأجهزة، والمؤسسات في دولة فلسطين، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

تعريف أهم المصطلحات:

المجتمع المدنيّ: مجموع الأنشطة التطوعية، التي تنظمها الجماعات حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدنيّ في تقديم الخدمات، أو التأثير على السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط، مثلاً، يجوز أن يجتمع المواطنون خارج دائرة العمل الحكوميّ؛ لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (مساءلة صانعي السياسات أو مكافأتهم)[4].

السياسات العامة للحكومات: مجموعة من النشاطات، التي تختارها الحكومات لإدارة المجتمعات: كالقوانين، واللوائح، والمراسيم، والخطط، والأفعال، والسلوك، والقرارات اللازمة لتنفيذ البرامج، التي تهدف إلى تحقيق غايات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية[5].

نزاهة الحكم: قيام المسؤولين عن إدارة المراكز والمرافق العامة باتخاذ قراراتهم لغايات تحقيق الصالح العام، وليس لصالح أية جهة أخرى: (شريحة، أو جماعة حاكمة، أو حزب حاكم). وتشمل نزاهة الحكم مختلف مجالات عمل الدولة ومؤسساتها، بالاستناد إلى اعتماد رسميّ وعمليّ لمبدأ فصل السلطات، وإدارة المال العام بشفافية وللصالح العامّ، في ظلّ وجود أجهزة رقابية مستقلة وفعّالة يخضع لرقابتها كلّ العاملين في المؤسسات العامّة، بحيث لا تمنح أيَّ مسؤول حصانةً من الرقابة، والتدقيق على أعماله، في مجتمع مدنيٍّ ممكّنٍ وقادرٍ على ممارسة المساءلة المجتمعية، يتمتع بإعلام حرٍّ واستقصائيّ، يكشف قضايا الفساد، وإعلام عمومي يعبّر عن رأي جميع الأطياف، ويعكس حالة التنوع في المجتمع[6].

المشاركة: حقّ الجميع في التصويت، وإبداء الرأي مباشرة، أو عبر المجالس المنتخبة. وتتطلب المشاركة توفّر القوانين، التي تتضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، وحرية التعبير والانتخاب، والحريات العامة بشكل إجماليّ؛ لضمان مشاركة المواطنين الفعالة، ولترسيخ الشرعية السياسية[7].

المساءلة الاجتماعية: إحدى صور المساءلة، التي تنبثق عن أفعال المواطنين، ومؤسسات المجتمع المدنيّ، وتهدف إلى مساءلة الجهات الحكومية عن أعمالها، وتشمل كذلك الجهود المبذولة من الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى: كالإعلام، والقطاع الخاصّ، والجهات المانحة؛ لمساندة هذه الأفعال[8].

---

4 المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، «مصطلحات المشاركة المدنية»، 2009:
https://www.ndi.org/sites/default/files/CivicParticipationTerminology_2009May.pdf

5 بوريش رياض. السياسات العامة من منظور حكومي. الحوار المتوسطي، 2013 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17139

6 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2019. التقرير السنويّ الثاني عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين. رام الله-فلسطين.

7 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2010. الدليل الإرشاديّ لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح. رام الله-فلسطين.

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (UNDP). تعزيز المساءلة الاجتماعية: من المبدأ إلى التطبيق، 2010، ص 11.

أولاً. انعكاس البيئة العامّة للنظام السياسيّ الفلسطينيّ على فضاء عمل المجتمع المدنيّ

يُعَـدُّ استمرار الاحتلال الإسرائيلي من أشدّ المعيقات، التي تحول دون نجاعة عمل المجتمع المدنيّ؛ إذْ تخضع منظمات المجتمع المدنيّ للعديد من المضايقات والملاحقات؛ كالإغلاق واعتقال المسؤولين فيها، لدورها في كشف ممارسات الاحتلال وجرائمه من جهة، وفي تعزيز صمود المواطنين عبر تقديم الخدمات، وبخاصة في المناطق المهددة بالمصادرة أو اعتداءات المستوطنين من جهة ثانية، هذا إلى جانب دورها المجتمعيّ في تعزيز ثقافة المواطنة والحرية والمساواة كقيم إنسانية عالمية. وقد تمّ صدور العديد من الأوامر العسكرية لإغلاق عدد منها، أو اعتقال نشطائها، علاوةً على محاولة التشكيك بدورها؛ وذلك للضغط على الدول المانحة، ودفعها إلى وقْف مساعداتها.

كما واجهت مؤسسات المجتمع المدني ضغوطاً دولية، وبخاصة في مجال التمويل، بعد توقف بعض الدول المانحة وقطعها التمويل عنها إثر السابع من تشرين الثاني/أكتوبر 2023، وتعرضها لمضايقات متعددة، بما فيها العنف الرقمي من قبل الشركات المالكة لشبكات التواصل الاجتماعي، لمنعها من الاستمرار في مهامّها بالدفاع عن حقوق المجتمع الفلسطيني، وفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

ومنذ الانقسام السياسيّ الفلسطينيّ في العام 2007، عانى النظام السياسيّ الفلسطينيّ من تبعات هذا الانقسام وتعقيداته، على الصعد كافة، التي من أبرزها تعطل المجلس التشريعيّ وحلّه، ما أدّى إلى هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى من جهة، وتفرّدها في اتّخاذ القرارات، دون رقيب أو حسيب من جهة أخرى. فقد استحوذت السلطة التنفيذية على دور المجلس التشريعيّ، وسيطرت على العملية التشريعية، وأمعنت في استخدام سلطة الرئيس الممنوحة له بموجب المادة 43 من القانون الأساسي المعدل للعام 2003، دون تحقق الشروط الواجبة لاستخدام هذه السلطة، والمتعلقة بحالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في سنّ قرارات بقوانين، حيث صدر بموجبها مئات القوانين، وسنّت أو عدلت بعض التشريعات، التي مسّت بالاستقلال الممنوح للهيئات الرقابية المساندة، من خلال تعيين رؤسائها من قِبل الرئيس، دون مصادقة المجلس التشريعيّ، إضافة إلى التعديلات التي طالت قوانين السلطة القضائية؛ ما شكّل مساساً بالمبادئ الدستورية، الحامية لمبدأ الفصل بين السلطات، واحترام سيادة القانون[9]، وجرت محاولات متكررة لتعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية؛ لإضعاف استقلالية النشاط الأهليّ وحرّيّته، ودوره الرقابيّ على أعمال السلطة التنفيذية[10].

واجهت مؤسسات المجتمع المدنيّ صعوباتٍ مختلفةً في ظلّ السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد الانقسام السياسيّ في العام 2007، إذْ مارست أجهزة السلطة في كلٍّ من الضفة وقطاع غزة ضغوطاً على هذه المؤسسات؛ لتأخذ موقفاً موالياً للسلطة الحاكمة، وتدخّلت في شؤونها الداخلية، إلى الحدّ الذي قامت فيه بتعيين هيئات إدارية لبعضها خلافاً للقانون[11].

وفي بعض الأحيان، مارست السلطات في كلٍّ من الضفة والقطاع إجراء تدقيق أمنيّ (السلامة الأمنية) على مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ للحصول على الموافقة المسبقة من الأجهزة الأمنية قبل تسجيل الجمعية؛ ما يمثل انتهاكاً لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهليّة[12]. وأظهر التقرير السنويّ للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وجود العديد من الانتهاكات، التي تتعلّق بالحقّ في تكوين الجمعيات وعملها، إذْ يتمّ تقييد عملية تسجيل الجمعيات، وتجميد الحسابات البنكية الخاصة بها، دون أيّ مسوغ قانونيّ، ودون تمكين الجمعيات المجمّدة حساباتها من معرفة الأسباب الداعية إلى ذلك[13].

أشار التقرير السنوي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان للعام 2024 إلى ممارسات السلطة التنفيذية، المتعلقة بتقييد بعض الحريات العامة، وبشكل خاصٍّ تضييق مساحة عمل مؤسسات المجتمع المدنيّ، والإعلام، والنشطاء المجتمعيين في ممارسة حقهم في المساءلة والنقد، إذْ تم وضع قيود على الحقّ في التجمّع والتنظيم، وحرية الإعلام والصحافة، وحرية الرأي والتعبير[14]؛ وذلك لإضعاف منظومة المساءلة المجتمعية على الأداء العام.

---

9 المؤتمر السنوي لائتلاف «أمان» للعام 2021: https://www.aman-palestine.org/activities/15877.html

10 ورقة موقف صادرة عن مؤسسات المجتمع المدنيّ بشأن قرار بقانون معدل لقانون الجمعيات. 3/آذار 2021: https://mezan.org/ar/post/31484

11 جيان فرانسيسكو كوستانيني (وآخرون). دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدنيّ في الأراضي الفلسطينية المحتلة (التقرير النهائي) أيار 2011. نفذ المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبيّ. ص23.

12 انظر/ي: تقرير تقييم أثر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 ولائحته التنفيذية على أداء الجمعيات. معهد ماس 2016، https://n9.cl/ty9km9. ومؤسسة أمان. شرعنة شرط السلامة الأمنية بتشريعات ثانوية إمعانٌ في مخالفة القانون الأساسيّ والقيم الديمقراطية. على الرابط: https://n9.cl/dzr8ap

13 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثامن والعشرون 2022، رام الله، 2023، ص 81.

14 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثلاثون 2024، رام الله، 2025. ICHR.

وأظهر تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2025 تحسناً من حيث نشر مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2025 على منصة التشريع التابعة لوزارة العدل، وقامت وزارة المالية بعرض ونقاش مشروع القانون مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وتمت إتاحة المجال لتقديم الملاحظات على مشروع القانون من خلال المنصة، إلا أنّه تم إعطاء أسبوع واحد فقط لتقديم الملاحظات[15]. لكن ما زالت حالة النشر مجزوءة وغير كافية، ولا تلبي المعايير المطلوبة للإفصاح والمشاركة، ما يشكل عائقاً أمام المجتمع المدني في ممارسة دوره في التدقيق والمساءلة[16]. كما أشار الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة، إلى أنه، في كثير من الأحيان، عمدت الحكومة الفلسطينية إلى تغييب مشاركة المجتمع المدنيّ في رسم السياسات العامة، أو في إعداد التشريعات (القرارات بقوانين، واللوائح التنفيذية)، وعدم الانفتاح على المجتمع المدنيّ، أثناء إعدادها التشريعات، وبخاصّة تلك المتعلقة بالعمل الأهليّ.

التغيير الأساسي في هذه الدراسة مقارنة بدراسة التقييم الأولي الذي تم إنجازه بداية العام 2024، يتمثل في نشر الحكومة مسودةَ قانون الموازنة العامة للعام 2025 على منصة التشريع التابعة لوزارة العدل، ما أتاح المجال للمواطنين للاطلاع على قانون الموازنة العامة، وتقديم ملاحظات عليها. أما فيما يتعلق بالممارسات التضييقية على منظمات المجتمع المدني، فقد ارتفعت وتيرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وعاد بعض المولين عن قرارهم المتّخذ بخصوص مراجعة التمويل لمؤسسات المجتمع المدني ووقفه، فيما التقييد على الحق بالتجمع فقد استمر من قبل الجهات الرسمية، مع انخفاضٍ في حدة هذا التقييد أو المنع ووتيرته.

15 انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2025. رام الله- فلسطين. ص 5: simiannual2025ar-1763634467.pdf

16 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2025. رام الله – فلسطين. ص 19: التقرير نصف السنوي للموازنة العامة 2025

ثانياً. الإطار الدستوريّ والقانونيّ الفلسطينيّ الناظم لحقّ المشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة عن تنفيذها[17]

1. القانون الأساسيّ الفلسطيني المعدل لسنة 2003 والتشريعات الفلسطينية الأخرى

إنّ مقومات مشاركة المجتمع المدنيّ في صنع السياسات العامّة، والمساءلة عن تنفيذها تتضمّن في مستويات قانونية عدّة: تتقدّمها الأحكام العامّة للدستور، الذي يقدّم ضمانات المحافظة على حقوق الإنسان وحرياته العامّة، وبخاصّة حقّ التعبير عن الرأي، وحقّ تشكيل الجمعيات، وحق الوصول إلى المعلومات، وحرية الإعلام والنشر، ووجود أسس ومعايير مساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، ووجود آليات لمشاركة المواطنين في صنع السياسات العامّة، وقد عالجها المشرّع الفلسطينيّ على النحو الآتي:

- كفل القانون الأساسيّ المعدَّل لسنة 2003 في المادة رقم (26) حقّ المشاركة في الحياة السياسية للفلسطينيين، أفراداً وجماعات، ولهم، على وجه الخصوص، حقوق تشكيل الأحزاب السياسية، والانضمام إليها وفقاً للقانون. وتشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون. والتصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم، يتمّ انتخابهم بالاقتراع العامّ وفقاً للقانون. وعقد الاجتماعات الخاصّة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامّة والمواكب والتجمّعات في حدود القانون. وهذه الأسس مجتمعة تُعَدُّ من مقوّمات مشاركة المواطنين في الحياة العامّة.
كما منح القانون الأساسيّ في المادة 69 الحكومة صلاحية وضع السياسة العامّة في حدود اختصاصه؛ ولكنه لم يضع حدوداً تمنع مشاركتها مؤسّسات المجتمع المدنيّ في ذلك.

- أكّدَ قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 في المادة رقم (1) على الحقّ في ممارسة النشاط الاجتماعيّ والثقافيّ والمهنيّ بحريّة، بما في ذلك تشكيل الجمعيات الأهلية والخيرية وتسييرها[18]. ولكنه لم يتضمّن نصوصاً صريحةً على حقّ مشاركة المجتمع المدنيّ في إعداد الخطط التنموية الوطنية، أو القطاعية بشكل فعّال، أو حقّها في نقد السياسات العامّة، والرقابة المجتمعية على المؤسسات العامّة، أو واجب الجهات الرسمية المختصة في الردّ على مطالعات القطاع الأهليّ؛ ولكنه لم يمنعها من ذلك أيضاً.

- حرية التعبير ووسائل الإعلام: يتضمّن الإطار القانونيّ لحرية الرأي والتعبير، وتسجيل وسائل الإعلام والرقابة عليها، عدداً من التشريعات، التي تنصّ على الآليات الناظمة؛ فالمادة (19) من القانون الأساسيّ الفلسطينيّ نصّت على أنّه: «لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحقّ في التعبير عن رأيه، ونشره بالقول، أو الكتابة، أو غير ذلك من وسائل التعبير.
ويُعَدُّ النصّ على حظر الرقابة على وسائل الإعلام مؤشراً على منح الإعلام الحرية في التعبير والمساءلة.
وتضمّنت المادة (39) من القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته مقيداً للفضاء المدني، حيث تضمنت بعض أحكامه عبارات فضفاضة للسماح بحجب المواقع الإلكترونية مثل: (الأمن القومي، النظام العام، الآداب العامة)، وذلك في حال رصد قيام مواقع إلكترونية مستضافة داخل الدولة أو خارجها، بوضع أية عبارات، أو أرقام، أو صور، أو أفلام، أو أية موادّ دعائية، أو غيرها، تمسّ بالمحدّدات آنفة الذكر. إنّ هذا النوع من العبارات الفضفاضة، وغيرها مما ورد في القرار بقانون، يشكل حافزاً للرقابة الذاتية على الإعلام، وقيوداً على حرية التعبير، والمساءلة المجتمعية على أعمال المسؤولين، وبخاصّة في ظلّ العقوبات المنصوص عليها في القرار بقانون.

- حقّ التجمّع السلميّ؛ القانون يتيحه واللائحة التنفيذية تقيّده: نظّم قانون الاجتماعات العامّة رقم (12) لسنة 1998 كلّ ما يتعلق بحقّ التجمّع السلميّ؛ إذ ألزم منظمي التجمّع بتقديم إشعار للمحافظ، أو لمدير الشرطة، يتضمّن مكان الاجتماع، وزمانه، والغرض منه، إلا أنه أجاز للمحافظ أو لمدير الشرطة أن يضعا ضوابط على مدة الاجتماع ومساره، دون المساس بالحقّ في التجمّع والاجتماع السلميّ.

---

17 لعدم حدوث أي تطورات على البيئة القانونية والتشريعية لحقّ المشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة عن تنفيذها في العامين 2024 و2025، تم الاعتماد على ما جاء في تقرير تقييم-المساحة-المتاحة-أمام-الفضاء-المدني-الفلسطيني-للمشاركة-في-صنع-السياسات-العامة-والمساءلة-على-تنفيذها1727164340-.pdf

18 مادة (1) من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهليّة رقم 1 لسنة 2000.

وعلى العكس من القانون، فرضت اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامّة الصادرة عن وزير الداخلية، في العام 2000 العديد من القيود على ممارسة الحقّ في التجمّع السلميّ، وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات الإشعار وشروطه، وتحديد المدة الزمنية للاجتماع، وزمانه، ومكانه، والهدف منه، ومدته، ومسيرته. كما فرضت اللائحة التنفيذية تقييداً إضافيّاً بأن تبتعد المسيرة عن أماكن التوتر، وألا يتعارض هدف الاجتماع مع القانون، أو النظام العام. ومنحت مدير الشرطة سلطة الردّ على إشعار تنظيم الاجتماع، أو المسيرة بطلب الاجتماع مع منظمي الاجتماع أو المسيرة؛ لبحث هدف الاجتماع وموضوعه، أو المسيرة، ومكانهما، وزمانهما، ومدتهما، وخطّ سير المسيرة، وضرورة مراعاتهم المرسوم الرئاسيّ بشأن تكريس الوحدة الوطنية، ومنع التحريض. إن توسّع اللائحة في القيود المفروضة على التجمّعات السلمية، يُعَدُّ انتهاكاً لحرية التجمّع السلميّ، والتعبير عن الرأيّ، وبالتالي يشكّل عائقاً أمام تشكيل الحراكات، والمساءلات الاجتماعية.

- **التشريعات الخاصّة بحقّ الحصول على المعلومات:** على الرغم من أن القانون الأساسيّ كفل العديد من الحريات، فإنّه لم يُشر إلى تنظيم حقّ الحصول على المعلومات، والاطلاع عليها، الذي كفلته العهود والمواثيق الدولية، وبخاصّة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى الرغم من أنّ المجلس التشريعيّ الأول ضمّن حقّ الحصول على المعلومات في بعض القوانين، مثل: قانون الإحصاءات العامّة، وقانون الإجراءات الجزائية، ... وغيرهما، فإنّه أخفق في تشريع قانون خاصٍّ بالحصول على المعلومات. وبعد تعطل المجلس التشريعيّ الثاني نتيجة الانقسام السياسيّ، رغم المطالبات المستمرة من المجتمع المدنيّ، الموجّهة إلى الحكومة؛ لإقرار قرار بقانون للحصول على المعلومات، فإنّ هذه المحاولات، كذلك، باءت بالفشل. إنّ غياب الشفافية، والحصول على المعلومات، يصعّب على المعنيين من مؤسسات المجتمع المدنيّ الانخراط والمشاركة بفاعلية في صنع السياسات العامّة، ولا يهيّئ البيئة لممارسة المساءلة المجتمعية على أعمال الجهات الرسمية والمسؤولين فيها.

يتضح ممّا سبق، أنّه لا يوجد في التشريعات الفلسطينية ما يمنع مشاركة الحكومة المجتمع المدنيّ في بلورة السياسات العامّة.

2. الإعلانات والمواثيق الدولية التي وقّعت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية

منذ تأسيسها، انضمت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مجموعة من الإعلانات والمواثيق الدولية، التي تضمن للمواطنين حقّ المشاركة في صنع السياسات، والمساءلة عن تنفيذها، وفيما يأتي أبرز هذه الاتفاقيات:

- **العهد الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية:** فقد نصّت الفقرة (أ) من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، على أن يكون لكلّ مواطن، دون أيّ وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق الآتية التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: أن يشارك في إدارة الشؤون العامّة، إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يُختارون في حرية[19].
- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة:** إذْ نصت الفقرة (ب) من المادة (7) على حقّ المرأة في المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، وفي تنفيذ هذه السياسة[20].
- **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:** فقد نصّت الفقرة (ب) من المادة (29) على أن تعمل الدول الأطراف على نحو فعّال؛ من أجل تهيئة بيئة يتسنّى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامّة، دون تمييز، وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وأن تشجع مشاركتهم في الشؤون العامّة[21].
- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:** فقد نصّت الفقرة (1) من المادة (5) على أن تقوم كلّ دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانونيّ، بوضع سياسات فعّالة منسّقة لمكافحة الفساد وتنفيذها وترسيخها، تعمل على تعزيز مشاركة المجتمع، وتجسّد مبادئ سيادة القانون، وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة[22].

---

19 الأمم المتحدة. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

20 الأمم المتحدة. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

21 الأمم المتحدة. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-persons-disabilities#29

22 الأمم المتحدة. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
A.pdf_50024-https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08

ثالثاً. السياسات الحكومية العامّة الناظمة لحقّ المشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة عن تنفيذها

من الناحية النظرية، تصرّح الحكومة الفلسطينية في وثائقها بأنّها ستشارك المجتمع المدنيّ في صنع السياسات العامّة. وباستعراض ما ورد في الوثائق المرجعية للحكومات الثلاث الأخيرة في مقومات العلاقة مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالشراكة في رسم السياسات والمساءلة المجتمعية، فقد جاءت كما يلي:

1. سياسة الحكومة السابعة عشرة التي جاءت في أجندة السياسات الوطنية 2017-2022[23] والتي تضمنت الرؤية الوطنية «الحكومة منفتحة ومؤسساتها فعّالة مستجيبة لاحتياجات مواطنيها»

وقد تضمنت الأولوية الوطنية الرابعة «الحكومة المستجيبة للمواطن»: تعني «الحكومة المستجيبة للمواطن» إقامة المؤسسات العامة التي ترتكز في تشكيلها وتنفيذها للسياسات العامة على المواطنين، وتركز على تقديم أفضل الخدمات لهم. والأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعّالة: الارتقاء بمستوى المساءلة والشفافية وتنفيذ الإجراءات الفعّالة والناجعة في إدارة المال العام.

فيما أشارت السياسة الوطنية التاسعة «تعزيز المساءلة والشفافية» إلى أن؛ المساءلة: وجوب خضوع السلطة التنفيذية لرقابة السلطتين التشريعية والقضائية، ووجوب خضوع المسؤولين العموميين للمساءلة أمام المواطنين عن عملهم على صعيد تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المجتمع بعمومه. والشفافية: أنّ القرارات التي تتخذها الحكومة والإجراءات التي تنفذها لا تبقى خلف الأبواب المغلقة، كما تعني تيسير قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات والامتناع عن حرمانهم من الاطّلاع عليها.

وفي سياق سياسات الحكومة، أصدرت وزارة العدل الفلسطينية في شهر حزيران من العام 2018 دليل المشاورات العامة الذي كان من المفترض أن يؤسس لعملية المشاركة المجتمعية في صنع السياسات العامة.

2. سياسة الحكومة الثامنة عشرة التي جاءت في «وثيقة السياسة العامّة للحكومة الفلسطينية 2021-2023»[24]

أشارت الوثيقة إلى أنّ نهج الحكومة يقوم على أساس الشراكة، فقد ورد في التقديم للوثيقة على لسان رئيس الحكومة الدكتور محمد شتية أن «حكومة الكلّ الفلسطينيّ مستمرّة في حرصها على تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن، على أساس الشراكة، والتشاور، وتكامل المسؤوليات».

وتشير الوثيقة إلى أنّه خلال السنوات الثلاث للخطة، فإنّها تسعى إلى تعزيز الشراكة مع الشركاء غير الحكوميين كافةً؛ لتعزيز الخدمات التي تقدمها للمواطنين في كل أماكن وجودهم وتطويرها، بما يشمل القطاع الأهليّ، والجامعات، والقطاع الخاصّ.

كما أشارت السياسة الثامنة في الوثيقة إلى أنّ الارتقاء بمستوى الخدمات العامّة، المقدمة للمواطن: ستكون بتعزيز الشراكة، والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاصّ. وفي السياسة العامّة 21، وهي تمكين الشباب، أشارت الوثيقة إلى مجموعة من السياسات المتعلقة بالشباب، ومن بينها: تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامّة، واتّخاذ القرار. ونصّت الوثيقة على تدخلات سياساتية، تضمن إزالة العوائق كافّةً، التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية، والاقتصادية، والحياة العامة.

---

23 الحكومة السابعة عشر، أجندة السياسات العامة «المواطن أولاً» كانون الأول 2026: أجندة السياسات الوطنية.pdf

24 مكتب رئيس الوزراء. السياسات العامّة 2021–2023: https://n9.cl/zecg3

أما أجندة الإصلاح الصادرة عن مجلس الوزراء، بتاريخ 15 نيسان 2022[25]، فقد أشارت، كذلك، إلى أنّه يجب النظر إلى دور مؤسسات المجتمع المدنيّ، من خلال الرؤية التكاملية، والشراكة في تحقيق التنمية، وعدم النظر إليها على أنها منافس، بل العمل على بقاء هذه المؤسسات، وعدم إضعافها، أو تقييدها، وإطلاق طاقاتها، وتفعيل منظومة الشفافية، والإفصاح، والتأكيد على دور الحكومة بالتقييم والرقابة الموضوعية عليها؛ لضمان التكامل والتنسيق معها، والاستفادة من خبراتها؛ لصناعة السياسات والمبادرات الحكومية، وحشد الدعم المجتمعي لها. وأشارت الأجندة، كذلك، إلى أنّه من أجل الخروج من التباين في الآراء حول دور مؤسسات المجتمع المدنيّ، فإنّ التحدي الرئيس لدى الحكومة هو إنشاء عملية مؤسسية للتشاور مع هذا القطاع؛ لاستكمال إعداد البيئة القانونية الناظمة لعمله بكل مكوناته؛ لتهيئة الظروف لهذه المؤسسات للقيام بدورها، في جوٍّ يسوده الانفتاح، والشراكة، والتكاملية، والرقابة، وتمكينها من العمل في جوّ ديمقراطيّ، يمكّنها من إجراء انتخاباتها بشكل دوريّ، وتقديم التقارير الإداريّة، والمالية، كمتطلب لمعرفة طبيعة برامجها، ونشاطاتها، وكيفية استمراريتها، وترخيصها. وأضافت الأجندة، أيضاً، أنّه من المهمّ التنبيه على أن الدور الرقابيّ للحكومة، هو دور مرتبط بدور تبادليّ لهذه المؤسسات؛ لمتابعة أداء الحكومة وتقييمها، وفعالية سياساتها؛ تحقيقاً للمصلحة الوطنية، دون أية اعتبارات لعوامل أخرى، مهما كانت. وعليه قدّمت الحكومة في أجندة الإصلاح هذه، بعض الالتزامات؛ لتحقيق ما تقدمت به آنفاً، وهي على النحو الآتي: انسجام برامج المنظمات غير الحكومية والأهلية مع خطط عمل الحكومة وتكاملها، إنشاء إطار مستدام للحوار مع مؤسسات المجتمع المدنيّ، يتيح تحديث القوانين ذات العلاقة بعمله، وتواصل كلّ دائرة حكوميّة الحوار مع ممثلي القطاع الذي تمثله، وغيرها[26].

3. سياسة الحكومة التاسعة عشرة التي جاءت في برنامجها الحكومي ووثائقها الاستراتيجية

أشار رئيس الحكومة التاسعة عشرة في برنامج عمل حكومته المقدم للرئيس محمود عباس إلى توجّهات إيجابيّة نحو الشراكة مع المجتمع المدنيّ، إذْ أنّه ضمن الوضع الصعب، والتحديات الجسام، التي تتولى الحكومة أعمالها فيه، ستقوم الحكومة بتنفيذ برنامجها بالشراكة مع القطاع الخاصّ، والمجتمع المدنيّ، والهيئات المحلية، وقد أشار إلى مبدأ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدنيّ، في أكثر من قطاع مثل: الإصلاح المؤسسيّ، ومحاربة الفساد، وتعزيز صمود المواطنين، ووجودهم في المناطق المهمّشة[27].

1-2 وجاء في وثيقة البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025-2026[28] في الركيزة الثانية: الحوكمة وسيادة القانون تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والنزاهة

اعتماد خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030، بحيث توفر إطاراً لتنسيق السياسات القطاعية، وتعزيز التعاون بين قطاعات المجتمع (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، وإنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وضمان الموارد الكافية، وإنشاء آليات مراقبة قوية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وذلك من أجل التنفيذ الفعال لأهداف الاستراتيجية الوطنية وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والنزاهة.

كما نصت وثيقة فلسطين موحدة: التحول المؤسسي والاقتصادي: وضع اللبنات الأساسية لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة[29] في الركيزة الثانية – الإصلاح والتحول المؤسسي على: «إن الإصلاح المؤسسي ضروري لضمان حكومة فعّالة وكفؤة، ولتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وخلق بيئة أعمال تركز على النمو وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العامة ... وتهدف عملية الإصلاح، أيضاً، إلى خلق مساحة أكبر لمؤسسات المجتمع المدني وتمكينه من الانخراط والشراكة مع الحكومة في تحديد أولويات الإصلاح الرئيسية ومراقبة تنفيذها. وبالتالي، سيكون هناك تشاور ومشاركة كاملة مع المجتمع المدني، حيث اجتمع فريق العمل الوزاري بالفعل مع منظمات المجتمع المدني، واتفق على أن تقوم منظمات المجتمع المدني، وبشكل جماعي، بإعداد رؤيتها للإصلاحات لمناقشتها مع فريق العمل الوزاري. وفي مجالات الإصلاح الأساسية، أشارت الوثيقة إلى:

---

25 مجلس الوزراء الفلسطينيّ. أجندة الإصلاح. 15 نيسان- 2022. على الرابط https://n9.cl/mg5bn

26 مجلس الوزراء الفلسطينيّ، المصدر السابق.

27 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). «رئيس الوزراء المكلف يقدم برنامج عمل الحكومة وتشكيلتها للرئيس لنيل الثقة». (وفا)، 2024/3/28.

28 وثيقة غير منشورة.

29 وثيقة غير منشورة.

• **تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد على مستويات الحكومة كافة:** يتمثل الهدف منها في عدم التسامح مطلقاً مع الفساد والالتزام بتعزيز الحوكمة على مستويات الحكومة كافة. وستشمل الإصلاحات الرئيسية: تمكين وضمان الاستقلال الكامل لديوان الرقابة الإدارية والمالية وهيئة مكافحة الفساد، وتعزيز الإطار القانوني، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الشراء العام، وضمان التزام المسؤولين العموميين بأعلى المعايير الأخلاقية، وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص للكشف عن الفساد وتعريته على المستويات كافة.

• **إصلاح إدارة المالية العامة:** يتمثل الهدف العام من إصلاح المالية العامة في ضمان المساءلة عن الموارد العامة والرقابة والفعالية والشرعية في جمع الأموال العامة واستخدامها. ولتحقيق هذه الغاية، ستعمل الحكومة على ترشيد فاتورة رواتب القطاع العام لزيادة الكفاءة وخفض التكاليف على الموازنة، بما في ذلك ترشيد الخدمة المدنية والمؤسسات العامة. كما سيتم ضمان الشفافية الكاملة للعمليات المالية الحكومية، بما في ذلك النشر الكامل لمخصصات الميزانية والنفقات العامة.

تشير الوثائق السياساتية الصادرة عن الحكومة التاسعة عشرة، إلى وجود تحول على مستوى النص في فهم موضوع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، من الانتقال من الاستخدام لمنظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات الحكومة والتشكيك في نزاهتها، كما جاء في وثيقة السياسات الصادرة عن الحكومة الثامنة عشرة «تعزيز الشراكة مع الشركاء غير الحكوميين كافةً؛ لتعزيز الخدمات التي تقدمها للمواطنين في كل أماكن وجودهم وتطويرها»، وفي وثيقة الإصلاح للعام 2022 «والتأكيد على دور الحكومة بالتقييم والرقابة الموضوعية عليها؛ لضمان التكامل والتنسيق معها، والاستفادة من خبراتها»، إلى الإقرار والانفتاح على الشراكة مع منظمات المجتمع المدني كما جاء في وثيقة فلسطين موحدة: التحول المؤسسي والاقتصادي: وضع اللبنات الأساسية لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة «وتهدف عملية الإصلاح أيضاً إلى خلق مساحة أكبر لمؤسسات المجتمع المدني وتمكينه من الانخراط والشراكة مع الحكومة في تحديد أولويات الإصلاح الرئيسية ومراقبة تنفيذها. وبالتالي، سيكون هناك تشاور ومشاركة كاملة مع المجتمع المدني».

رابعاً. واقع المشاركة في صنع السياسيات العامّة

1- الوصول إلى المعلومة ومدى شفافية النشر للمعطيات والمعلومات

على المستوى الفلسطيني والممارسة ما زال الوصول إلى المعلومات من الإشكاليّات الكبرى، التي تواجهها مكوّنات المجتمع المدني؛ وذلك بسبب عدم وجود قانون ينظم الحقّ في الحصول على المعلومات، وغياب سياسة معتمدة لدى الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الرسمية تنظم عملية الإفصاح عن المعلومات. وللتأكد من مدى الوصول إلى المعلومات في سياق المشاركة في صنع السياسات العامّة، لا بدّ من فحص أنّ الجهات الرسمية المختصة توفر بعض الضمانات؛ بهدف المشاركة المثلى مثل: الإفصاح عن الخطط، والوثائق السياسيّة، التي تريد أن تتبناها، بطرق يسهل الوصول إليها، وأن تكفل حقّ الجمهور في الوصول إلى المعلومات في كلّ مراحل عملية صنع السياسات العامّة مثل: (المسوّدات، والمبررات، والتعليقات، والخطط ... إلخ)، وكذلك عليها أن تنشر مسودَّات خطط وأجندات السياسات العامة وأجنداتها، مع معلومات واضحة وموجزة وشاملة عنها.

لا يقتصر التذبذب في إتاحة الوثائق، أو الإفصاح عنها على نوع الوثيقة فحسب، وإنّما يرتبط كذلك بالحكومة، والمسؤولين القائمين عليها، فبعض الحكومات أبدت انفتاحاً نسبياً أكثر من الأخرى في النشر، والتزويد بالمعلومات.

أشار العديد من ممثلي المجتمع المدنيّ إلى أنّ الوصول إلى المعلومات هو من أكثر التحديات التي يواجهونها في عملهم؛ وذلك بسبب غياب قانونٍ ناظم للوصول إلى المعلومة. فقد أشار الدكتور عمر رحّال مدير عام مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، إلى أنه حتى الآن في فلسطين لم يصدر قانون حق الحصول على معلومات، وما نتلقاه كمنظمات مجتمع مدني من معلومات يعتمد أحياناً على العلاقات الشخصية، أو من خلال بعض المصادر، أي جزئي وموسمي، ففيما يخص القوانين أو مشاريع القوانين أو القرارات بقانون في بعض الأحيان، هناك نقاش وانفتاح، أما ما يخص الخطط، في كثير من الأحيان، يوجد غياب للمعرفة الكاملة «وإذا كان في معرفة فهي بشكل مجتزأ». لكن منذ الفكرة مروراً بالنقاش وانتهاءً بالملاحظات والصياغة النهائية لا يوجد مثل العملية المتكاملة كهذه[30].

وأوضح الدكتور عمار الدويك، مدير عامّ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أنه لا توجد سياسية إفصاح ثابتة ومعتمدة لكل المؤسسات الرسمية، ولكن في حالات الإفصاح عن المعلومات أو السياسات ومشاريع القوانين، هناك وزارات أكثر من غيرها؛ وهو أمر مرتبط أحياناً بطبيعة الوزير، منفتحين أكثر من زملاء لهم، أو نوع الموضوع الذي يعملون عليه، فهناك قضايا يتم إعلام المجتمع المدني بها، وأخرى لا يتم الإفصاح عنها؛ فعلى سبيل المثال، قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، تم نشر مسودته على منصة وزارة العدل، لكن تم التوقيع على نص إضافي لم يتم تداوله. في المجمل، أستطيع القول «إن حكومة د. محمد مصطفى، بشكل عام، لديها موقف إيجابي اتجاه المجتمع المدني، وتقبل أكبر لدوره ومحاولة أكثر للشراكة، لكن كل هذا الأمر لا يرقى إلى مستوى تغير جوهري لأسلوب الإدارة العامة»[31].

وأكد السيد أشرف أبو حية، المستشار القانوني في مؤسسة الحقّ، أنه لم يجرِ تغير جوهري على واقع الحصول على المعلومات في السنتين الأخيرتين. التطور الحاصل في هذا المجال إطلاق «منصةَ للتشريعات على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل»، لكن هناك تشريعات تصدر دون وضعها على المنصة، كما أن بعض الرؤى في النظام السياسي التي تحاول أو تجتهد، تعتقد أن مسألة الإصلاح لها أدوات مختلفة، وأن مسألة الشفافية مع المجتمع والمواطن يجب أن يكون لها مكان، أي هذه القضايا تبقى توجهات لكن ليست على نظام سياسي كامل، هي محاولات لإيجاد مساحة للقول إنه توجد إمكانية إصلاح الواقع القائم. في المقابل، مسألة الوصول إلى جميعِ المعلومات غير متوفرة، ولكن بعض الجهات تعرض معلوماتها على مواقعها، وتشارك المجتمع المدني في بعض الخطط، مثلاً قطاع الحماية المرتبط بوزارة المرأة ووزارة التنمية، يشاركون موضوع الخطة الوطنية والخطط القطاعية أو عبر قطاعية، ووزارة العدل أحياناً تشارك في بعض القضايا.

30 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمر رحّال، مدير عام مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، بتاريخ 2025/11/29.
31 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمار الدويك، مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بتاريخ 2025/12/15.

وأضاف أن السؤال هو: هل مشاركة المجتمع المدني في هذه الخطط سواء بمصدر المعلومة أم منهجية المعلومة وبناء الخطة والمؤشرات التي بنيت عليها الخطة متاحة ومتوفرة؟ في تقديري، بالسياق العام، توجد محاولات، ولكن غير مكتملة، والوصول إلى المعلومة هو وصول غير منهجي. أما قانون حق الحصول على المعلومات لم يصدر، وعاد الحديث عن تقديم ملاحظات على مشروع القانون، حيث وضع على منصة التشريع، ونحن نقول بمبدأ النشر الاستباقي، وهو المتعلق بنشر معلومات تمس الصالح العام من الجهات الرسمية دون أن يطالب بها الجمهور. إن مسألة الوصول إلى المعلومة هي مسألة منقوصة غير مكتملة، وليست وفق منهجية واضحة، فمثلاً القرارات بقوانين المتعلقة بالقضاء التي صدرت حديثاً، وتتعلق بتعديل قانون السلطة القضائية بشأن صلاحية القاضي الذي يحقق مع القضاة والإحالة إلى المجلس التأديبي، لم تتم المشاركة في نقاشة، ولم يعرض على منصة التشريع[32].

وأشار السيد أحمد الهيجاوي، مدير الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكوميّة، إلى أن النشر والإفصاح لم يشهدا تطوراً عن السنوات الماضية. لكن هناك نوعاً من أنواع المشاركة التي تتم مع المجتمع المدني في بعض السياسات وبعض القرارات، وأحياناً تتم المشاركة في مراحل مبكرة، وأحياناً أخرى تتم في مراحل ما قبل الأخيرة، وأحياناً تتم بعدما تكون المسودة جاهزة ويتم عرضها للحصول على تغذية راجعة (feedback). وهذا الأمر يتفاوت من وزارة إلى أخرى، ومن مؤسسة إلى أخرى، ويعتمد أحياناً على الأشخاص. فالحكومة تنشر ما تحب أن تنشره من خططها، ولكن مستوى المشاركة الكاملة المتكاملة التي يمكن أن تؤدي إلى الشراكة، ما زال منقوصاً بشكل كبير. أحياناً بعض القوانين والإجراءات أو السياسات تصدر دون علم. وفي المجمل، يمكن القول إن الإفصاح ليس كما يجب على مستوى الشراكة بين المؤسسات الرسمية وبين المجتمع المدني. فلو أخذنا قانون انتخابات الهيئات المحلية مثالاً، فقد جرت فعلياً مشاورات مع المجتمع المدني، ووضع بعض النقاط المهمة على مستوى القانون، ولكن تفاجأ الجميع بوضع بنود جديدة في اللحظة الأخيرة من «أطراف مجهولة» لغايات مجهولة، سببت إرباكاً في كل عملية المشاركة والنشر[33].

وعلى الرغم من أن عدم الوصول إلى المعلومات الخاصة بصنع السياسات يعتبر ظاهرة، فإن هناك بعض الاستثناءات لدى بعض الوزارات والمؤسسات مثل وزارة شؤون المرأة، ووزارة التنمية الاجتماعية، وهيئة مكافحة الفساد، حيث تشارك كل منها مسودات الخطط الاستراتيجية مع القطاعات المختلفة، وأحياناً تنشرها، مثل هيئة مكافحة الفساد، على المواطنين لإغنائها؛ سواء عبر الموقع الهيئة الإلكتروني، أو من خلال إرسالها عبر البريد الإلكتروني، إلى جانب التزامها بنشر تقريرها السنوي وتقريرها الشهري والخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية والدراسات وأوراق الحقائق عبر موقع الهيئة الإلكتروني[34].

على الرغم من إطلاق وزارة العدل أواخر العام 2024 «المنصة الإلكترونية للمشاورات العامة»، كأداة للمشاورات المجتمعية تتيح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني فرصة المشاركة في عملية صنع وإعداد التشريعات والسياسات التي تعمل عليها الحكومة قبل إقرارها، فإن هذه المنصة لم تشمل التشريعات التي يتم إصدارها من مكتب الرئيس بدون إعدادها أو تقديمها من الحكومة[35]، فعلى سبيل المثال، أصدر الرئيس الفلسطيني 25 قراراً بقانون في العام 2025، منها خمسة تتعلق بمنح الثقة لوزراء، والمصادقة على اتفاقيات ثنائية ودولية، فيما العشرون الباقية فقد تم التداول والنقاش المجتمعي بطرق مختلفة لثلاثة منها فقط، هي: القرار بقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، التجارة الإلكترونية، المنافسة، بينما السبعة عشر الباقية، فقد صدرت دون تداول، ودون عرضها على منصة التشريع أو بطرق المشاورات القديمة[36].

إنّ الإشكاليات المتعلقة بنشر المعلومات، وعدم مأسستها، وارتباطها بقناعات المسؤولين وتوجّهاتهم بشكل فرديّ، لا يمكن حلها، في ظلّ غياب إطار قانونيٍّ ناظمٍ للمعلومات، أو سياسة معتمدة من قبل الحكومة، تكون ملزِمة لجميع المسؤولين في القطاع العامّ.

32 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف أبو حية، المستشار القانونيّ في مؤسسة الحقّ، بتاريخ 2025/11/29.
33 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد الهيجاوي، مدير الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية عبر زووم، بتاريخ 2025/12/6.
34 رد هيئة مكافحة الفساد على الاستفسارات، بتاريخ 2025/12/28.
35 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. التقرير السنوي السابع عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين. رام الله – فلسطين. ص 39.
36 أعداد الجريدة الرسمية «الوقائع الفلسطينية» 222-232 الصادرة ما بين 2025/2/10-2025/11/27.

2- مأسسة المشاركة

تُبنى مأسسة المشاركة بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني، عادة، عندما تنتقل الرغبات لدى الحكومة في مشاركة منظمات المجتمع المدني إلى إرادة سياسية؛ أي تقرن التوجهات الموجودة في وثائق الحكومة «برنامج الحكومة والخطط الاستراتيجية» بآليات مستدامة عابرة للحكومات؛ سواء بتبني وثيقة الشراكة (WHITE PAPER) التي توضح أسس الشراكة وآلياتها، أو تفعيل قنوات تواصل واضحة ودائمة[37].

إن ترجمة هذه الإرادة السياسية لمأسسة هذه الشراكة، تقوم على وجود هيكل دائم مركزيّ، أو على مستوى القطاعات، تكون مهمته ضمان استمرارية العلاقة بين المجتمع المدنيّ والجهات الرسمية، أو أن تقوم الجهات الرسمية بتشكيل مجالس إدارة أو مجالس استشارية لمؤسسات أو هيئات عامّة، تضمّ مسؤولين/ات حكوميين/ات، وممثلين/ات عن المجتمع المدنيّ؛ لمتابعة تنفيذ السياسات العامّة، أو بتشكيل لجان مؤقتة أو دائمة تضمّ ممثلين/ات عن المجتمع المدنيّ، في إطار تنفيذ السياسات العامّة، حسب الضرورة. ولتسهيل هذه المأسسة، تخصّص الجهات الرسمية المختصة موارد مالية؛ لتلبية متطلبات مشاركة المجتمع المدنيّ في صنع السياسات العامّة (اجتماعات، لقاءات مفتوحة، إعداد دراسات مشتركة ... إلخ).

تجدر الإشارة إلى وجود العديد من النماذج الدولية لمأسسة مشاركة المجتمع المدنيّ في الهيئات الرسمية، مثل الصيغة التي تعتمد في المجالس الاقتصادية الاجتماعية التي تمثل الهيئات المهنية المختلفة، أو إنشاء مجالس الإعلام الوطنية، أو لجان الإشراف على الانتخابات، أو مشاركة ممثلين عن الفئات المهنية في بعض المحاكم، واللجان القضائية والإداريّة. كذلك هناك شكل من أشكال مشاركة المجتمع المدنيّ في تشكيل بعض اللجان الاستشارية لدى بعض الوزارات، أو تشكيل لجان لمكافحة الفساد، أو تعيين وسيط[38].

أولت الحكومة التاسعة عشرة اهتماماً بدور المجتمع المدنيّ كشريك في صنع السياسات، حيث قرّر مجلس الوزراء في أولى جلساته، المنعقدة بتاريخ 2 نيسان/أبريل 2024، تكليف رؤساء الدوائر الحكومية، كلٌ حسب اختصاصه، بعقد اجتماعات دورية مع مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لبحث القضايا المشتركة، بما يخدم برامج الحكومة وأهدافها والصالح العام، وخلق آليات فاعلة ومستدامة للتواصل معها[39].

وقد جاء في وثيقة البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025-2026[40] مصطلح تعزيز التعاون بين قطاعات المجتمع (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، ونصت وثيقة فلسطين موحدة: التحول المؤسسي والاقتصادي: وضع اللبنات الأساسية لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة[41] «وتهدف عملية الإصلاح، أيضاً، إلى خلق مساحة أكبر لمؤسسات المجتمع المدني، وتمكينه من الانخراط والشراكة مع الحكومة في تحديد أولويات الإصلاح الرئيسية ومراقبة تنفيذها. وبالتالي، سيكون هناك تشاور ومشاركة كاملة مع المجتمع المدني، حيث اجتمع فريق العمل الوزاري، بالفعل، مع منظمات المجتمع المدني، واتفق على أن تقوم منظمات المجتمع المدني، وبشكل جماعي، بإعداد رؤيتها للإصلاحات لمناقشتها مع فريق العمل الوزاري». وفي إطار تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد على مستويات الحكومة كافة، أشارت الوثيقة إلى «تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، للكشف عن الفساد وتعريته على المستويات كافة».

«تنقسم الإدارة العامة لشبكات النوع الاجتماعي في وزارة شؤون المرأة إلى أربع دوائر؛ إحدى هذه الدوائر هي للتواصل مع المجتمع المدني، وتكون وظيفتها -عندما يكون لدينا أي ورشة، دراسة، اجتماع، لقاءات، خطط، ... إلخ- القيام بدعوة مؤسسات المجتمع المدني لهذه الفعاليات واللقاءات. فمؤسسات المجتمع المدني نعتبرهم شركاء لنا، في كل خططنا الاستراتيجية ويتم بناؤها معهم، والتشاور معهم، وفي جميع القطاعات».

مقابلة أجراها الباحث مع كل من سامي سحويل مدير عام التخطيط والسياسات، وآيات الفقيه مديرة دائرة المساواة بين الجنسين في وزارة شؤون المرأة، بتاريخ 2025/12/8.

37 انظر: نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة، ص 4-5: تعزيز-التعاون-بين-المجتمع-المدني-والسلطات-العامة-.pdf

38 ابتسام العطيات. في اجتماع فريق الخبراء الذي تعقده الأسكوا لمناقشة توجهات دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدنيّ في عمليات السياسة العامّة. ورقة خلفية (الأطر القانونية المنظمة لمشاركة المجتمع المدنيّ في صنع القرار). بيروت، 2009.

39 انظر/ي قرارات مجلس الوزراء: دولة فلسطين - مجلس الوزراء.

40 وثيقة غير منشورة.

41 وثيقة غير منشورة.

يتضح مما تقدم، عدم وجود آليات دائمة أو وحدات إداريّة مركزية، أو قطاعية رسمية؛ لتسهيل مشاركة المجتمع المدنيّ في عملية صنع السياسات، وذلك على الرغم من تشكيل بعض اللجان الاستشارية المؤقتة، أو دائرة في وزارة شؤون المرأة.

من ناحية أخرى، أشارت د. تحرير الأعرج، المديرة التنفيذية لمؤسسة «مفتاح»، إلى أنّ العلاقة بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدنيّ هي رهن الاستحقاقات الدولية، وليست مبنية برؤية وطنية وإرادة سياسية محلية فلسطينية، وهي علاقة موسمية، تعتمد على المزاج العامّ نحو المجتمع المدنيّ، أو طبيعة الوزير وخلفيته، فإذا كان قد عمل أو عملت في مجال المجتمع المدني، تتعزز العلاقة، ... وهكذا، وبذلك تكون العلاقة بعيدة عن المأسسة[42].

من جهتها، أكّدت السيدة لنا البندك المديرة العامة لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، وجود بعض الشراكات، فقد تم إنشاء مجموعة موضعية من قبل وزارة التنمية لموضوع ذوي الإعاقة، عقدت ثلاثة اجتماعات في السنتين الأخيرتين، حيث تم إيلاء اهتمام أكبر فيها، ليس من المجتمع المدني الفلسطيني فحسب، بل، أيضاً، من مؤسسات أممية، وأيضا تم تشكيل لجنة وطنية من قبل وزارة المرأة فيما يتعلق بنظام التحويل، ونظام الإجراء الموحد والحالات الخطرة؛ فالمشاركة في مفهوم المؤسسات الحكومية عادة تقوم على حاجتها لمنظمات المجتمع المدني بسبب أن التطوير يتم في المجتمع المدني، لكن في الحكومة التاسعة عشرة هناك تطور، فعلى سبيل المثال وزارة المرأة لديها نشاط كبير في موضوع المشاورات مع المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا المرأة، والخطط، ومشاريع القوانين، ومع ذلك ما زالت هذه الشراكات تحدث بشكل صوري وشكلي، وليس بشكل تنموي يأخذه المسؤولون وأصحاب القرار بعين الاعتبار[43].

وأضافت د. سحر القواسمة، مديرة مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعيّ: «لا أرى أن هنالك مأسسة للعلاقة أو إطاراً وخلفية سياسية تحكم العلاقة بين الحكم ومنظمات المجتمع المدني، فالعلاقة، بشكل عام، تعتمد على مزاجية أشخاص، وعلى تقدير وثقة للأشخاص، وليس على أسس ومراجع، أو بناء على سياسيات تلزم الحكومة الفلسطينية بالتعامل مع المجتمع المدني»[44].

ويرى د. عمار الدويك تحسناً في موضوع الانفتاح على المجتمع المدني، وإشراكه في الاجتماعات والسياسات واللجان، ووجود حرص لدى الحكومة التاسعة عشرة على إشراك المجتمع المدني، وإدراك أكبر لأهمية وجود المجتمع المدني وتمثيله في موضوع رسم السياسات والخطط، ... وغير ذلك، مقارنة بالحكومات السابقة، لكن الأمر لا يرقى إلى أن يكون مأسسة كاملة للعملية، إضافة إلى أن مشكلة النظام السياسي تكمن في تعدد السلطات المتحكمة في اتخاذ القرار، فالحكومة تعمل أمراً ما، وفي المقابل جهات أخرى تغير أو تعدل عليه[45]، كما حصل في القرار بقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية.

ويشدد السيد أحمد الهيجاوي على أن العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني موجودة جزئياً وعند الحاجة؛ فوزارات مثل التنمية الاجتماعية لها علاقات مستمرة مع الجمعيات المرخصة من طرفها، لكن وزارة العدل ووزارة التربية والتعليم تقومان به بشكل انتقائي، أما وزارة الحكم المحلي فتقوم به بشكل جزئي مع المؤسسات المرتبطة مع البلديات. لا توفر الحكومة أو الوزارات موازنة مالية لإجراء الدراسات، فإما أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وإما تُجرى من خلال تمويل خارجي مثل (UNDP) ومؤسسات أخرى. كما أن بعض الوزارات تنظر إلى منظمات المجتمع المدني من منطلق المنفعة، فالمؤسسات التي تقدم خدمات بدلاً عن الحكومة، تتكون معها شراكات أكبر، أو تدعى أكثر من تلك المنظمات المهتمة بموضوع السياسات[46].

---

42 مقابلة أجراها الباحث مع د. تحرير الأعرج، المديرة التنفيذية لمؤسسة «مفتاح»؛ المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، بتاريخ 2025/12/2.
43 مقابلة أجراها الباحث مع السيدة لنا البندك، المديرة العامة لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، «عبر زووم»، بتاريخ 2025/11/29.
44 مقابلة أجراها الباحث مع د. سحر القواسمة، المديرة التنفيذية لمؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي «عبر زووم» بتاريخ 2025/12/4.
45 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمار الدويك، مصدر سابق.
46 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد الهيجاوي، مصدر سابق.

برزت بعض النماذج الناجحة في مجال الشراكة، التي قد لا تستهدف بلورة سياسة، وإنما المشاركة أو استئناس رأي بشأن حدث ما، كالمجالس الاستشاريّة المشكلة في المحافظات التي تضم ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدنيّ، لكن فاعليتها من حيث التشاور والتخطيط مرتبطة بقناعة شخص المحافظ، حيث يجري تفعيلها إذا كان المسؤول منفتحاً نحو المجتمع المدنيّ، والعكس صحيح. وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد[47]، والمجالس الاستشارية في كل من وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة المالية والتخطيط. وأيضاً بالنسبة للمشاركة في مجالس إدارة لمؤسسات عامة التي يكون فيها ممثلون عن المجتمع المدني؛ مثل النقابات المهنية، أو الاتحادات، كالصناعات الغذائية والغرف التجارية ... إلخ.

3- المشاركة الفاعلة من خلال الحوار

تتطلب المشاركة الفاعلة توفّر إرادة سياسية تتضمن نظرة إيجابيّة للمجتمع المدنيّ من الجهات الرسمية، باعتباره جزءاً من مكونات الدولة، ومعبراً عن المواطنين، وبخاصة في ظل غياب المؤسسة التشريعية «البرلمان»، وشريكاً في التنمية المستدامة، ومساهماً في رسم السياسات العامة في مراحل عملية صنع القرار كافّة، بدءاً من (وضع الأجندة، وتحديد الأولويّات، مروراً بصياغة السياسة العامّة، واتّخاذ القرارات ذات العلاقة بالتنفيذ والتقييم). ويتطلب ذلك توفر مجموعة من المقومات كما يأتي: (1) التزام الجهات الرسمية المختصة، في الحالات التي لا يمكن فيها إتمام العملية التشاركية بالكامل، مثل حالات الكوارث، والصراعات، والحروب، بالحد الأدنى من المشاركة، مثل الإعلان عن التوجهات السياساتية، ونشر المسودّة المتعلقة بها للاطلاع، وتحديد المدة الزمنية لإبداء الرأي والتعليق عليها. (2) إبداء التعاون مع المجتمع المدنيّ؛ للمشاركة في كل مراحل عملية صنع السياسات العامّة، من خلال (وضع الأجندة، وتحديد القضايا، والصياغة، واتخاذ القرار، والتنفيذ). (3) تتيح لمكونات المجتمع المدنيّ تشكيل مجموعات ضغط ومناصرة أثناء المشاركة في صناعة السياسات العامّة. (4) أن تستجيب لتوجّهات المجتمع المدنيّ وملاحظاته حول مسودات السياسات العامّة، أو الوثائق المطروحة للسياسات العامّة. (5) تقديم الجهات الرسمية تغذية راجعة حول الصيغة النهائية للسياسات العامّة، بعد المشاورات والحوارات مع المجتمع المدنيّ.

وفي سياق دعوة الجهات المختصة للمجتمع المدنيّ بمكوّناته كافّةً، لتقديم آرائهم وتعليقاتهم على الوثائق المتعلقة بالسياسات العامّة، أشار العديد من ممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدنيّ، الذين جرت مقابلتهم/ن أثناء إعداد هذه الدراسة، إلى أنّ الحكومة لا تدعوهم لتقديم آرائهم، وعلى وجه التحديد إذا تعلق الموضوع بالسياسات ذات البعد القضائي، أو المؤسسة الأمنية، ومؤسسات الدولة، أو التي تتعلق بالحريات مثل: القرارات بقوانين، المتعلقة بالمطبوعات، فقد أكّد السيد حلمي الأعرج، مدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية[48]، أن المشورات هي قليلة ونادرة؛ ففي موضوع المرسوم الرئاسي لإلغاء قانون الأسرى والأسرى المحررين، والتعامل مع الأسرى والشهداء والجرحى كحالات اجتماعية، وتغيير المناهج، لم يتم التشاور مع مؤسسات المجتمع المدني. وأشار السيد أحمد الهيجاوي[49] إلى أنه في هذا السياق ينبغي التمييز بين بعض الوزارات الخدمية، فهي جهات حكومية منفتحة، لكن جهات كثيرة أخرى مثل وزارة المالية ووزارة الخارجية وديوان الرئاسة من الصعب، فعلياً، أن تتعامل معها، فهي غير منفتحة على المجتمع المدني، أو هي مغلقة أمام المجتمع المدني بحد كبير.

أما د. تحرير الأعرج،[50] فترى أن إصدار مراسيم رئاسية «مفاجئة» دون وجود تشاور، يثير، في كثير من الأحيان، جدلاً في المجتمع، ولا يتيح فرصاً للمشاركة أو التشاور في صنع السياسات والتشريعات الفلسطينية. وتعزو ذلك إلى غياب البرلمان «وهذا لا يبني سياسة، بل يبني ردَّات فعل، ولا يبني شراكة، ولا يبني تشاوراً حقيقياً، بل هو مناقض لدورنا كمجتمع مدني، ويقوض طبيعة الحياة الديمقراطية التي يجب أن تكون موجودة».

ويضيف السيد أمجد الشوا أن بعض مشروعات قرارات بقانون تصدر مسودة منها، ويحدث عليها نقاش من أجل رفضها؛ لأنهم معنيون برفضها فيتم تسريبها، وأحياناً أخرى يمنح المدة المطلوبة للنقاش، وأحياناً تجد قراراً بقانون قد صدر من غير مشاورة، وأحياناً أخرى، كما حدث مثلاً مع القرار بقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية، يجرى نقاش عليه، ويصدر بإضافة التزامات سياسية تحدث فوضى بعد صدوره، ومطالبات بإلغاء ما جاء فيه[51].

47 رد هيئة مكافحة الفساد على الاستفسارات بتاريخ 2025/12/28.
48 مقابلة أجراها الباحث مع السيد حلمي الأعرج، مدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية بتاريخ 2025/11/30.
49 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد الهيجاوي، مصدر سابق.
50 مقابلة أجراها الباحث مع د. تحرير الأعرج، مصدر سابق.
51 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أمجد الشوا، منسق شبكة المنظمات الأهلية، بتاريخ 2025/12/4.

تمّ إصدار قانون الموازنة العامة للعام 2025، في 31 آذار/مارس 2025؛ أي بعد مضي ثلاثة أشهر من العام الجديد، وبشكل مختصر، دون وجود أيّة بنود تفصيلية، ما أضعف قدرة مؤسسات المجتمع المدنيّ على تحليل البيانات وتدقيقها، وأعاق آليات المساءلة المتّبعة لديها[52]. لكن تجدر الإشارة إلى أنه للمرة الأولى تم نشر مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2025 على منصة التشريع التابعة لوزارة العدل، وقامت وزارة المالية بعرض مشروع القانون ونقاشه مع بعض ممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وتمت إتاحة المجال لتقديم الملاحظات على مشروع القانون من خلال المنصة، إلا أنّه تم إعطاء أسبوع واحد فقط لتقديم الملاحظات[53].

نموذج قدوة

تجدر الإشارة إلى بعض النماذج الاستثنائية؛ كمشاركة المنظمات النسوية في كل مراحل الخطة الاستراتيجية لوزارة شؤون المرأة 2025-2027، حيث قامت وزارة شؤون المرأة بتحليل الأولويات والفجوات وفقاً لمنهجية عمل تقوم على ثلاث مراحل: (1) ورشات عمل للنقاش العام. (2) عمل مجموعات بؤرية. (3) الطلب من المؤسسات الشريكة تقديم ملاحظاتها خلال فترة 10-15 يوماً للقيام بالتحليل باستخدام طرق عدة، منها الجداول الإحصائية، والتصنيفات، ومرة وحيدة تم اللجوء للاختيار بالتصويت بالمجموعات البؤرية، وبعد المسودة الأولى يتم إرجاعها للمنظمات لأخذ ردها[54].

وقد اتّضح من خلال المقابلات، أنّ الجهات الرسمية تبدي انفتاحاً أكثر على مستوى السياسات القطاعية، فقد أكدت مديرة مؤسسة أدوار أنّ وزارة المرأة تشرك المؤسسة بأخذ الرأي في أغلب الوثائق الرسمية ذات العلاقة، وتمنح وقتا كافياً، وهذا ما أكّده مدير مركز حريات، ومدير مركز شمس، بالنسبة لوزارة الداخلية، ووزارة شؤون المرأة، وهيئة مكافحة الفساد، وكذلك مديرة مؤسسة قادر، التي أشارت إلى أنّ وزارة المرأة تبدي تعاوناً جيداً في صناعة بعض السياسات العامّة مع المؤسسة، حيث تزودهم بمسودة السياسات؛ ليقوموا بالتعليق عليها، ومن ثمّ يعودون إليهم بتغذية راجعة بشأن ما تمّ الأخذ به من اقتراحاتهم، كما أشارت د. سحر القواسمة إلى أنّ الجهات الرسمية أصبحت تتوجه إلى مؤسّسة أدوار بالدعوة، بشكل مباشر، إلى المشاركة في صنع السياسات ذات العلاقة باختصاصها، استناداً إلى أنّ المؤسسة أثبتت قدرتها على التواصل مع المؤسسات القاعدية البعيدة عن مركز صنع القرار[55].

يوجد مجلس استشاري لهيئة مكافحة الفساد مكون من أشخاص من المجتمع المدني، كما تقوم الهيئة باتباع النهج التشاركي، حيث دعت منظمات المجتمع المدني للمشاركة في الاستراتيجيات المتعاقبة والتعديلات القانونية والمشاركة في الدراسات التي تجريها الهيئة، وعضوية لجنة الشفافية المنبثقة عن الفريق الوطني للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة[56].

أمّا على صعيد استعداد الجهات الرسمية للتعاون مع المجتمع المدنيّ للمشاركة في كل مراحل صنع السياسات العامّة، فقد بدا جلياً، من خلال آراء من تمّت مقابلتهم، أنّ الشراكة تقتصر على مناقشة الوثيقة بعد إعدادها بصورة أوليّة من الجهة المختصة، دون المرور بالشراكة في مراحل وضع الأجندة، أو تحديد الأولويّات، أو المؤشرات ... إلخ، بل على العكس من ذلك، تتفاجأ المؤسسات بصدور القرارات بالقوانين دون استشارتهم أو مشاركتهم، كما حصل في تعديل قانون الدين العام، وقانون ديوان الرئاسة، وقانون مؤسسة تمكين، وقانون أراضي الدولة، وقانون المطبوعات والنشر، إضافة إلى إصدار قانون خاص بجمعية المشروع العربي.

---

52 انظر/ي: قانون الموازنة العامة لسنة 2025 على الرابط التالي: mjr.ogb.gov.ps/Decrees/Download/?p=9f9427fa-9da69939--4229-a137ec9e1e18. قرار-بقانون-رقم8--لسنة-2025-م-فلسطين=pdf&d

53 انظر/ي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2025. رام الله-فلسطين. ص 5: simiannual2025ar-1763634467.pdf

54مقابلة أجراها الباحث مع كل من السيد سامي سحويل، مدير عام التخطيط والسياسات، والسيدة آيات الفقيه، مديرة دائرة المساواة بين الجنسين في وزارة شؤون المرأة، بتاريخ 2025/12/8.

55 مقابلة أجراها الباحث مع د. سحر القواسمة، مصدر سابق.

56 انظر/ي: الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025-2030: هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

ولا يقتصر نهج ضعف المشاركة في صياغة السياسات العامة على الحالات العادية، بل يتعداها إلى وضع الخطط في حالات الطوارئ، أو الكوارث الطبيعية، أو الحرب، فقد أكّد العديد ممن جرت مقابلتهم، أنّ هذه السياسات تصنع دون مشاركة المجتمع المدنيّ، وذلك على الرغم من أهمّيّة وجودهم كمؤسسات إغاثيّة، أو خدمية، أو مختصّة. وأشار السيد أمجد الشوا إلى أن المجتمع المدني في غزة سأل وزير التخطيط، قبل استقالته، حول موضوع خطط إعمار قطاع غزة حول مشاركة غزة بقطاعاتها ومؤسساتها وتوجهاتها في وضع خطة تخص غزة، والمفترض أن تكون انطلاقة الخطة من غزة، قال إنها فكرة جيدة، وعندما ضغطنا، تم عقد جلسة لمدة ساعة، وحشد كل القطاعات، وعرض خطوطاً عريضة لم تعكس أي تشاور، وحصل انقطاع لفترة طويلة، وتم إرسال خطة الحكومة لمصر، وقامت مصر بتطويرها وصارت خطة مصرية، بعدها خطة عربية، اليوم قبل أسبوع أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مشاورات مع المجتمع المدني حول خطة انعاش قطاع غزة، وجمع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كلٍ على حدة، وضم مجموعات عمل، وأطلعنا على توجهات، ومن ثم عملنا جلسة تقييمية؛ أي تأتي على شكل (checklist)، بحيث تتم مشاورات مع المجتمع المدني على المستوى الشكلي. وشدد الشوا أن المشكلة في فلسفة الحكومة فيما يتعلق بإعداد الخطة القطاعية هي خطة الوزارة أم خطة لقطاع، ففي الثانية يكون التعبير فيها عن المجموع، أي المجموع مشارك فيها. كما أن الوزارة تريد أن تقوم بالرقابة على المؤسسات والإشراف عليها دون تفهم للدور الرقابي للمجتمع المدني على الوزارة، ... وهكذا[57].

لا يوجد انعكاس للتوجهات الحكومية على مستوى صناع القرار إلى الآليات التنفيذية تؤمن بأن الشراكة مع المجتمع المدني هي مصلحة وطنية.

مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف أبو حية المستشار القانون لمؤسسة الحق، بتاريخ 2025/11/29.

بشكل عامّ، ما زال يسود لدى منظمات المجتمع المدنيّ انطباعٌ ناتجٌ عن التجربة، على الرغم من التطورات التي حصلت في العامين الأخيرين، بأنّ المشاركة التي تدعو إليها الجهات المختصة، هي شكلية وغير مؤثرة، على عكس الحال في السياسات القطاعية؛ إذْ تبدي بعض الوزارات انفتاحاً على الأخذ بآراء المجتمع المدنيّ كوزارة الداخلية، والتنمية الاجتماعية، ووزارة شؤون المرأة، وهيئة مكافحة الفساد، وقد عزا ممثلو/ات المجتمع المدنيّ أنّ ذلك يعود إلى الشخص المسؤول في هذه الوزارات الذي يبدي تفهماً لدور المجتمع المدنيّ.

فقد أشار أحمد الهيجاوي إلى تحسن في علاقة بعض المؤسسات الحقوقية مع وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة، وتحسين بعض الإجراءات كما تشهد به مؤسسات مثل مركز حريات، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. وأشار جميع من تمت مقابلتهم من المجتمع المدني إلى أنّ المشاركة تكون محدودة بعد صياغة المسودات، على صعيد الحكومة المركزية، فغالبية المشاركات تنتهي عند هذا الحدّ؛ إذْ لا تعمل الجهات الرسمية على تزويد المشاركين بمحاضر الجلسات، أو تغذية راجعة بما أخذ من اقتراحاتهم، وما تمّ رفضه منها. يقول السيد أشرف أبو حية[58]: خضنا تجربة مثلاً في موضوع قانون الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وأطلقت حينها وزارة الداخلية مشاورات وطنية حضرها أغلب ممثلي المجتمع المدني، ووضعت وزارة الداخلية توصيات لجنة التعذيب كي يتم العمل عليها، وكان يوجد مشروع قرار بقانون للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب تم العمل عليه من كل الأطراف. لكن عندما صدر القرار كان مختلفاً عمَّا تم الاتفاق عليه. وأضاف هناك فجوة كبيرة بين طبقات عليا بالحكم وبين المستوى التنفيذي، وهي مرتبطة بموضوعين؛ الموضوع الأول: إن هناك مستوى سياسياً معنياً بالتقدم بموضوع الدولة والمؤسسة والالتزامات الدولية المتضمنة في الاتفاقيات، ولكن هذه الرؤية وهذا التوجه لم ينعكس على المستوى التنفيذي، حيث ما زال المستوى التنفيذي متمترساً تقليدياً في إطار ماذا يعني الموظف العام، وما هي صلاحياته. والثاني لدى الموظفين العامين خلفية عن المجتمع المدني، فمسألة الدفاع والرفض لكل ما يأتي من المجتمع المدني تعززت، وهي تتعزز ونراها في كثير من اللجان، وكأن الجماعات القادمة من المجتمع المدني لديهم أجندات خارجية، وأنهم معارضون سياسيون ضد النظام. حتى الآن لا يوجد انعكاس للتوجهات الحكومية على مستوى صناع القرار إلى الآليات التنفيذية كي تؤمن بأن الشراكة مع المجتمع المدني هي مصلحة وطنية.

57 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أمجد الشوا، مصدر سابق.
58 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف أبو حية، مصدر سابق.

وعن الحالات التي قد تستجيب فيها الحكومة لتوجهات المجتمع المدنيّ، فقد أشارت مديرة مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعيّ، إلى أنّ الجهات الرسمية تسجل استجابة أعلى في حال كانت المؤسسات على اتصال بمؤسسات قاعدية، مصنّفة في مناطق (ج)، إذ يصعب عليها الوصول إليها. وفي حالات أخرى، أشار ممثلو/ات المجتمع المدنيّ، إلى أنّ الحكومة تستجيب -أحياناً- إذا تحوّل الموضوع إلى قضيّة رأي عامّ، أو تمّ تشكيل مجموعات ضغط من مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ كما حدث في القرار بقانون الذي يتعلق بحصول من يحملون درجة وزير على تقاعد الوزراء، لكن دون تنفيذ مطالب منظمات المجتمع المدني بإلغائه.

4- تنفيذ السياسات العامّة وتقييم مخرجاتها

يضطلع المجتمع المدنيّ بمهامّ الشراكة مع الجهات المختصة، ليس في صنع السياسات، وتحديد أولويّاتها فحسب، وإنّما كذلك الشراكة في تنفيذ هذه السياسات، وتقييم مخرجاتها؛ تمهيداً لمساءلة الجهات الرسمية عنها، ومدى التزامهم بتنفيذها. لذلك، تقتضي المشاركة الفاعلة في صنع السياسات أن توفّر الجهات الرسمية مجالاً لمؤسسات المجتمع المدنيّ في أن تكون شريكة ومساهمة في التنفيذ، والمتابعة، والتقييم، وتعديل الخطط، حيثما اقتضى الأمر. ويتطلب ذلك توفّر مجموعة من المقومات مثل: أن تقوم الجهات الرسمية المختصة بتنفيذ السياسات العامّة بالشراكة مع المجتمع المدنيّ، وبخاصة في الحالات التي تأتي في إطار عمله، وقدرته على المساهمة، وبخاصّة في مجالات التنمية، والإغاثة، والخدمات (تعليم، صحة، خدمات اجتماعية، مكافحة فساد) والتوعوية ... وغيرها، كما تقوم بالشراكة مع المجتمع المدنيّ بوضع خطة متابعة دورية؛ لتنفيذ الخطط، وتحقيق الأهداف، بالاستناد إلى وثائق السياسات العامّة، وتتيح المجال أمام المجتمع المدنيّ؛ لمراقبة تنفيذ النشاطات العامّة، من خلال مساءلة المسؤولين في الإعلام، أو في جلسات الاستماع العامّة. وعلى الجهات الرسمية المختصة أن تستجيب لملاحظات المجتمع المدنيّ، المتعلقة بالسياسات العامّة أثناء التنفيذ، وتقوم بالتعديل بشكل دوريّ على خططها، إلى جانب تجاوبها مع تقارير الظلّ، المقدمة من المجتمع المدنيّ، والخاصة بتقييم السياسات العامّة في المجالات المختلفة.

ومن خلال اللقاءات مع ممثلي المجتمع المدنيّ في سياق هذه الدراسة، تبين أنّ الجهات الرسمية تقوم بإشراك بعض مؤسسات المجتمع المدنيّ في تنفيذ بعض السياسات العامّة، وبخاصّة الخدمية التي يترتب عليها تبعات ماليةٌ كما الحال في القطاعات المتخصصة في مجال ذوي الإعاقة، أو الفئات المهمَّشة، أو مجالات بناء القدرات، عدا ذلك لا توجد شراكات حقيقية على مستوى التنفيذ. يقول السيد أحمد الهيجاوي: يوجد نوع من الاستجابة الجزئية؛ بمعنى إذا تم رفع تقرير أو ملاحظات أو شكوى تتم المتابعة، ويتم الرد. لكن دون ضمان الالتزام بتغير هذا الجانب، أو يُبنى عليها التزام من جهة، ومن جهة ثانية هذا الموضوع هو انتقائي وشخصي، ما يعني أنه يعتمد على الشخص ومدى انفتاحه على المجتمع المدني، فتتعزز العلاقة أكثر، وتكون هناك الاستجابة. بالنسبة للخدمات، تشعر الحكومة أنها بحاجة لمؤسسات المجتمع المدني لتقدم الخدمات، فيكون انفتاحها بموضوع التعامل معها[59].

أمّا على صعيد المتابعة، فلا توجد خططٌ متفقٌ عليها بين الجهات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لمتابعة تنفيذ السياسات من جهة، وضعف شفافية المعلومات الرسمية، وضعف المؤسسات الرقابية الرسمية، صاحبة الاختصاص في الرقابة والمساءلة من جهة أخرى. وباستثناء بعض المؤسسات، التي تبدي انفتاحاً على المجتمع المدنيّ، وتستجيب لمتابعاته مثل هيئة مكافحة الفساد التي تبنت الهيئة وشركاؤها من المجتمع المدني برنامجاً تنفيذياً للسنوات 2025-2030 تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ونفذ بالتعاون بين الهيئة ومؤسسات المجتمع المدني، فإن المجتمع المدنيّ، بالمجمل، مغيّب عن المتابعة والتقييم؛ على سبيل المثال، يقول السيد أشرف أبو حية «نحن كمؤسسة الحق مشاركون بفاعلية بمكونات خطة قطاع العدالة، لكن لم نُدعَ لتقييم منهجي لتنفيذها[60]».

أمّا في حالات تقييم تقارير الظلّ، التي يقدمها المجتمع المدنيّ في متابعة تنفيذ السياسات العامّة من الجهات المختصة، التي تُعَدُّ متطلباً دوليّاً، وتقدم أمام هيئات دولية، فهناك شبه إجماع من مقدمي هذه التقارير، على أنّ الجهات الرسمية تستجيب لتوصيات هذه التقارير، وترحب بتنفيذها، وبخاصّة تلك التي تتعلق بتطوير بعض السياسات أو تقويمها. أمّا إذا ترتبت على هذه التوصيات تبعاتٌ مالية أو التزامات اجتماعية أو دينية أو أمنية، فإنّ الجهات الرسمية ترحب بها من حيث المبدأ، ولكنها تتقاعس عن تنفيذها[61].

---

59 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد الهيجاوي، مصدر سابق.
60 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف أبو حية، مصدر سابق.
61 مقابلات أجراها الباحث مع كل من السيد أمجد الشوا، ود. عمر رحال، ود. سحر القواسمة، والسيدة لنا البندق، ود. تحرير الأعرج، مصادر سابقة.

تظهر المقابلات مع منظمات المجتمع المدني استمرار المنهج الحكومي دون تغيير يذكر سوى في الانفتاح على مناقشة الوثائق مثل الخطط الاستراتيجية والتشريعات بعد إعدادها بصورة أوليّة من الجهة المختصة، والاعتماد على الشراكة في تنفيذ الخطط، وبخاصة المتعلقة بالخدمات الاجتماعية؛ مثل التعليم، والصحة، والخدمات المقدمة للنساء المُعنَّفات على سبيل المثال، على البرامج المقدمة من منظمات المجتمع المدني. لكن ما زالت مسألة إشراك منظمات المجتمع المدني في تقييم الخطط محدودة كما هو الحال في دراسة التقييم الأولي الذي أعدته مؤسسة «أمان» في بداية العام 2024. كما استمرت الحكومة والرئاسة في إصدار قرارات بالقوانين دون مشاركة منظمات المجتمع المدني في نقاشها؛ كما حصل في تعديل قانون الدين العام، وقانون ديوان الرئاسة، وقانون مؤسسة تمكين، وقانون أراضي الدولة، وقانون المطبوعات والنشر، إضافة إلى إصدار قانون خاص بجمعية المشروع العربي، أو إضافة شروط جديدة، بعد استكمال المناقشات مع المجتمع المدني، إلى القرارات بقوانين كما هو الحال مع القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025 بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية.

خامساً. واقع المساءلة المجتمعية على تنفيذ السياسيات العامّة

تُعَدُّ المساءلة المجتمعية من الدعائم الأساسيّة لإخضاع المسؤولين، الذين يتولون مسؤولية تقديم الخدمات، وإدارة الموارد العامّة، للرقابة والمساءلة عن أفعالهم. وتكمن أهمّيّة المساءلة المجتمعية كونها أداةً مهمةً لزيادة كفاءة الأداء وفعاليّته في المؤسسات العامّة، وتحسين جودة الخدمات العامّة، والمساهمة في الرقابة على حسن إدارة المال العامّ، ورسم السياسات العامّة، وتعزيز الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية، وهي ذات قيمة مهمة؛ لما تتضمنه من مبادئ المشاركة، والعمل الجماعيّ، والشفافية[62].

1- شفافية المعلومات (توفّر المعطيات والمعلومات)

إنّ إتاحة المعطيات والمعلومات والحصول عليها بسهولة هو عنصر أساسيّ لتمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدنيّ من المساءلة المجتمعية، ويتوقف ذلك على مدى إفصاح الجهات الرسمية المختصة عن المعلومات، والإجراءات الرسمية ذات العلاقة بصنع السياسات العامّة واتخاذ القرارات، إضافة إلى مبادرة الجهات الرسمية بتقديم تقارير دورية عن تطبيق السياسة العامّة لممثلي المجتمع المدنيّ.

في الواقع الفلسطينيّ، وعبر أكثر من حكومة، لا تقوم الجهات الرسمية، أو المسؤولون بمبادرة منهم بتقديم معلومات، ولا يفصحون عن الإجراءات الرسمية ذات العلاقة بصنع السياسات أو تنفيذها، ولكن في أغلب الأحيان، تستجيب الحكومة لطلبات الحصول على معلومات ذات علاقة بصنع السياسات، ولكنها تقدم بصورة معلومات عامّة غير مفصّلة، فعلى سبيل المثال، لم تنشر الحكومة الوثائق التي اعتمدت عليها الخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية؛ كوثيقة البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025-2026، ووثيقة فلسطين موحدة: التحول المؤسسي والاقتصادي: وضع اللبنات الأساسية لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء، وكذلك لم تنشر الخطط الاستراتيجية التي اعتمدتها بقرار من مجلس الوزراء[63]. كما أن فحص المواقع الإلكترونية لعينة من 13 وزارة، أظهر أنّ خمس وزارات فقط نشرت الخطة الاستراتيجية المتعلقة بها أو قطاعها للأعوام 2025-2027، وهي وزارة شؤون المرأة، ووزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الاقتصاد الوطني. فيما لم تنشر كل من وزارة الأشغال العامة والإسكان، والزراعة، والداخلية، والتنمية الاجتماعية، والصناعة، والمالية، والعمل، والنقل المواصلات، الخطط الاستراتيجية الخاصة بها.

من جهة أخرى، أشار بعض ممثلي/ات المجتمع المدنيّ إلى أنّ بعض المسؤولين يمتنعون عن تزويد المجتمع المدنيّ بمعلومات، قد تكون منشورة أصلاً، ويعود ذلك إلى طابع الخوف، الذي يبديه البعض تجاه مؤسسات المجتمع المدنيّ[64]. يرى السيد أحمد الهيجاوي أنه «لم نصل إلى الشفافية؛ فمسألة عرض تقرير إنجازات وزارة بالشفافية المطلوبة، لها علاقة بآلية اتخاذ القرار وبالبيانات التفصيلية بكل الأمور والقضايا المرتبطة بها؛ هذا النوع من النشر غير موجود، إضافة إلى غياب قانون حرية الوصول إلى المعلومات، وعدم وجود سياسات إفصاح للوزارات نفسها[65]». ويشير السيد أمجد الشوا إلى أن «الجهات الرسمية تقول إنها تريد أن تقدم المعلومات، لكن الإجراءات البيروقراطية تبطّئ الوصول إلى المعلومات، وتنتهي الفترة للحصول على المعلومات أو الحاجة لها وما زالت المراسلات لم يرد عليها، ويتم التذرع بعدم القدرة على التعبير عما تريده المؤسسة أو الشخص أو أنك خاطبت الشخص الخطأ[66]». في المقابل، يرى الدكتور عمار دويك أن هناك تحولاً قد جرى مع الحكومة الحالية بانفتاح أكثر وشفافية أعلى بالعمل مع الحكومات، وتقبل فكرة وجود مجتمع مدني يسائل، وهذا تغير ليس بسيطاً مقارنة بالسنوات الماضية والحكومات السابقة[67].

---

62 أحمد مصلح، وآخرون. دراسة الواقع القانونيّ والإجرائيّ للمساءلة الاجتماعية في العالم العربيّ. الشبكة العربية للمساءلة الاجتماعية في العالم العربي (آنسا). 2021.
63 انظر/ي: مجلس الوزراء يصادق على الخطط الإستراتيجية للوزارات والمؤسسات الحكومية
64 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمر رحال، مصدر سابق.
65 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد الهيجاوي، مصدر سابق.
66 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أمجد الشوا، مصدر سابق.
67 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمار الدويك، مصدر سابق.

أبرز التغيرات في هذه الدراسة مقارنة بدراسة التقييم الأولي الذي تم إنجازه بداية العام 2024، هو تراجع الإفصاح والنشر للخطط الاستراتيجية المعتمدة من قبل الحكومة على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء. في المقابل، برز تغيير إيجابي في الدراسة الحالية وفقاً لتقديرات بعض منظمات المجتمع المدني بتقبل الحكومة للمساءلة، وانخراط ممثلين لها في حضور جلسات المساءلة التي تعقدها منظمات المجتمع المدني وبعض وسائل الإعلام.

2- المشاركة والاستجابة من قبل الحكومة (الأطراف الرسمية المسؤولة عن المجال المحدد) لنقاش تقارير المساءلة المجتمعية

تظهر قابلية الجهات الرسمية للتجاوب مع التساؤلات المجتمعية أساساً باستعداد المسؤولين عن السياسات العامّة، من خلال الإعلانات، والخطابات الرسمية المؤيدة لحقّ مؤسسات المجتمع المدنيّ في ممارسة المساءلة المجتمعية، مروراً باستجابتهم للقاءات الإعلامية «في وسائل الإعلام المختلفة»، وحضور جلسات الاستماع، التي تعقدها مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ للاستفسار، وتوضيح آليات اتّخاذ القرارات العامّة، والردّ على الأسئلة والاستفسارات، إلى جانب مبادراتها بتعزيز استخدام المواطنين/ات وممثليهم آليّات المساءلة المجتمعية وأدواتها وتسهيلها، واستعدادهم للاستجابة لطلبات المواطنين/ات، وردود أفعالهم، أو التغذية الراجعة من قبلهم/ن على القرارات الحكومية، وتقديم تفسيرات حول موضوعات السياسة العامّة، سواء أكان ذلك عند الطلب من المواطنين/ات وممثليهم/ن ووكلائهم/ن، أم بمبادرة من المسؤولين أنفسهم، واستعداد الجهات الرسمية المختصة لمساءلة المسؤولين/ات ومحاسبتهم عن عدم استجابتهم للمساءلة، أو عدم المشاركة في جلسات المساءلة المجتمعية أو أنشطتها.

أشار العديد من ممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدنيّ، الذين جرت مقابلتهم لإعداد هذه الدراسة، إلى أنّ الجهات الرسمية، على الرغم من خلوّ إعلاناتها وخطاباتها من تأييد حقّ المجتمع المدنيّ في ممارسة المساءلة المجتمعية، فإنّها لا تمانع في المشاركة في هذه الفعاليات، وبخاصّة على المستوى القطاعيّ، وإن كان هذا الحضور جزئيّاً أو شكليّاً في كثير من الأحيان، أي أن الإجابة عن الأسئلة لا تكون تفصيلية، ولا تقدم مسوّغات واضحةً أو تفسيرات للأسباب التي أدّتً إلى اتّخاذ القرار أو السياسة العامة. وفي أحيان أخرى، تتعامل الحكومة بسياسة إدارة الظهر، بمعنى أنّها تسمح ولا تمنع، ولكنها لا تستجيب، وهذا الواقع لا يمكن تعميمه؛ إذ إن هناك حالات يستجيب فيها المسؤولون لمساءلة المجتمع المدنيّ، ويقرّون بالمشكلة، ولكنهم لا يبادرون إلى حلّها إذا ما ترتّبت عليها تبعات مالية. والملاحظ زيادة قبول الوزراء والوزيرات للمشاركة في البرامج الإعلامية في وسائل الإعلام المحلية المخصصة للمساءلة المجتمعية؛ مثل تلفزيون وطن، وتلفزيون معاً، إضافة إلى المحطات الإذاعية المحلية.

تبذل هيئة مكافحة الفساد جهوداً لتعزيز استخدام المواطنين/ات وممثليهم آليّات المساءلة المجتمعية وأدواتها وتسهيلها، حيث إنها نفذت لقاءات توعوية حول النزاهة والمساءلة المجتمعية، بالشراكة مع مؤسسات مجمع مدني؛ كالائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)[68].

وتبرز استجابة الجهات الرسمية لمواضيع المساءلة المجتمعية، إذا أخذ الموضوع طابع الرأي العامّ، وتفاعل في وسائل الإعلام، وعلى وجه التحديد وسائل التواصل الاجتماعيّ، التي صنّفها المجتمع المدنيّ بأنها نقطة قوة وتأثير في أدوات المساءلة والاستجابة[69]. وتقول د. تحرير الأعرج: «هناك تعاون من قبل الوزراء والوزيرات وكبار الموظفين في الوزارات لحضور جلسات تعقدها مؤسسة «مفتاح»، وهناك تطور في نوعية الاستجابة ومساحة الحوار[70]». وترى السيدة لنا البندق «أن المشاركة شبه مقتصرة على مدينة رام الله، فالوزراء يشاركون، وبخاصة في القطاع الذي نعمل به (قضايا ذوي الإعاقة)، في جلسات المساءلة[71].

68 انظر/ي: هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية
69 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمر رحّال، مصدر سابق.
70 مقابلة أجراها الباحث مع د. تحرير الأعرج، مصدر سابق.
71 مقابلة أجراها الباحث مع أ. لنا البندق، مصدر سابق.

وفي المقابل، تمتنع الجهات الرسمية عن الاستجابة، أو السماح بالمساءلة المجتمعية في بعض الحالات، كما الحال في القضايا ذات الطابع الأمنيّ الداخليّ، أو السياسيّ، وبخاصّة إذا كان في هذه القضايا شبهات بخروقات حقوقية، أو قضايا فساد، مثلما حدث مع قضية مدير المعابر، ووزير النقل والمواصلات، أو قضية رواتب الأسرى.

أمّا على مستوى استعداد الجهات الرسمية المختصة لمساءلة المسؤولين/ات ومحاسبتهم على عدم استجابتهم للمساءلة، أو عدم المشاركة في جلسات المساءلة المجتمعية أو أنشطتها، فقد أبدى ممثلو/ات المجتمع المدنيّ، الذين جرت مقابلتهم، عدم تلمسهم هذه الحالة، حيث لم تسجل في هذه الحكومة قضايا ذات طابع من هذا القبيل، وبخاصة أن الوزراء والوزيرات لا يعرجون أو يدخلون في نقاش يتعلق بالقضايا المجتمعية أو السياسية ويتركون ذلك لتدخلات من قبل جهات تمثيلية أدنى لا تكون أحياناً من أصحاب القرار، وغالباً يقتصر دورهم في الدفاع عن الوزارة أو المؤسسة الرسمية التي يمثلونها .

3- الرقابة والرصد والتقييم

لتحقيق الرقابة والرصد والتقييم للسياسات العامّة من المجتمع المدنيّ في تنفيذ الخطط العامّة، لا بدّ من توفّر بيئة حاضنة من الجهات الرسمية، تظهر من خلالها تقبلها النقد، وتجاوبها وتفاعلها مع ملاحظات المجتمع المدنيّ، لأداء أيّ مسؤول يعيق حقّ المجتمع المدنيّ في المساءلة، وتوجيه النقد البنّاء. كما تولي اهتماماً بالملاحظات والتوصيات ذات العلاقة بهذه السياسات، التي ترد في التقارير الدورية، الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدنيّ، وتعمل على متابعتها. وتوفّر أدوات للمجتمع المدنيّ لتقديم الملاحظات المرتبطة بتطبيق سياسة عامّة بالوقت المناسب والسريع، وتتعاون معه في وضع التغييرات المرتبطة بتطبيق سياسة عامّة.

أشار ممثلو/ات المجتمع المدنيّ إلى أنّه يتوفر لدى الجهات الرسمية نظام شكاوى عاديّ، ليس هدفه المشاركة في تقييم واقع تنفيذ السياسات العامّة والرد عليها من الجهات الرسمية. أمّا التقارير الرقابية، فتبدي الجهات الرسمية اهتماماً بها، من حيث القراءة والمتابعة، وفي بعض الأحيان تأخذ بتوصياتها، وتنفذها، ولكن ليس بشكل فوريّ، ودون إشعار المؤسسة الصادرة عنها، وبخاصّة ما يترتب عليها من تبعات مالية. يقول الدكتور عمار دويك إن تقارير الهيئة ومراسلاتها تجد اهتماماً لدى الجهات الرسمية، حيث زادت نسبة الردود في العام 2025 حوالي 20% مقارنة مع السنوات الماضية، حيث نلمس تحسناً ومأسسة وتغيراً في الثقافة التنظيمية داخل المؤسسة الرسمية[72].

أمّا على صعيد تجاوب الجهات الرسمية وتفاعلها مع رأي المجتمع المدنيّ أو تقييمه لأداء أيّ مسؤول يعيق حقّ المجتمع المدنيّ في المساءلة، وتوجيه النقد البنّاء، فقد أشار ممثلو/ات المجتمع المدنيّ إلى أنّ تقبّل النقد من عدمه، لا يرتبط بسياسة عامّة لدى الجهات الرسمية، إنّما يعود إلى شخصية المسؤول، وإلى طريقة النقد من جهة أخرى[73]. يرى الدكتور عمار الدويك أن الجهات الرسمية تتقبل النقد أحياناً بشرط ألا يكون حاداً، وأن لا يوجه إلى شخص محدد؛ كي لا يأخذه بشكل شخصي، وإذا كان الخطاب بالعموميات وبصيغة مغلفة بالدبلوماسية تقبلها[74]. لكن يرى السيد أحمد الهيجاوي أن هناك حساسية مفرطة من قبل بعض المسؤولين في حال تم نشر النقد، وأحياناً هناك استغلال لحالة الطوارئ التي تعمقت في السنتين الأخيرتين لمحاولة تجاوز القواعد العامة للمشاركة والمساءلة ومساحات المجتمع المدني؛ فقضية التغول واستغلال إجراءات الطوارئ لتجاوز القواعد العامة للحريات، وتبرير كل شيء مرتبط بالمساحات المدنية مقلق، ما يشعر بنوع من الريبة لبدء انكماش في المساحة المدنية بحجة حالة الطوارئ التي هي فعلياً قد تتحول، أو تحولت إلى حالة دائمة، ما يتطلب التحذير الكامل من حالة الطوارئ[75]. وعلى الرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة في العلاقة مع المجتمع المدني، فإن ذلك لا يأتي بقناعة وسياسة راسخة، بل بسبب ضغط خارجي، فيما جهات أخرى مثل مكتب الرئيس الذي ترتبط به الكثير من السياسات، لا تنظر بوزن كافٍ للعلاقة مع المجتمع المدني أو مشاركته[76].

---

72 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمار الدويك، مصدر سابق.
73 مقابلات أجراها الباحث مع رحّال، والشوا، وآخرين.
74 مقابلة أجراها الباحث مع د. عمار الدويك، مصدر سابق.
75 مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد الهيجاوي، مصدر سابق.
76 مقابلة أجراها الباحث مع د. تحرير الأعرج، مصدر سابق.

الاستخلاصات:

أولاً. على صعيد البيئة العامّة للنظام السياسيّ الفلسطينيّ وانعكاسه على المجتمع المدنيّ

تظهر الدراسة أن البيئة العامة للنظام السياسي الفلسطيني تنعكس على واقع المساحة المتاحة أمام الفضاء المدنيّ؛ للمشاركة في صنع السياسات العامّة، إذ تجري هذه العملية في بيئة معقدة وغير مستقرة، من حيث استمرار الاحتلال الإسرائيليّ، وسيطرته على مقدّرات دولة فلسطين وسيادتها، وإغلاقه بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وملاحقتها، ومحاولات وسمها بالإرهاب لإضعاف التمويل الخارجي عنها، واستمرار حالة الاستقطاب الناجم عن الانقسام السياسيّ الفلسطينيّ؛ الذي أفضى، بالمحصلة النهائية، إلى حلّ المجلس التشريعيّ، وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وتفرّدها بصنع السياسات العامّة بأشكالها كافة (الخطط، والاستراتيجيات، والأجندات، والقرارات بقوانين... وغيرها)، وتسجيل العديد من الانتهاكات من الجهات الرسمية، التي تتعلق بالحقّ في تكوين الجمعيات وعملها، إلى جانب العديد من الإشكاليّات والمعيقات، التي تتعلق ببنية مؤسسات المجتمع المدنيّ، وبحالة الحرب على قطاع غزة، التي أدت إلى إضعاف قدرات المنظمات الأهلية من جهة، وتغير في أولويات المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، للحصول على المساعدات الإنسانية الضرورية للبقاء على قيد الحياة من جهة ثانية.

ثانياً. على صعيد الإطار الدستوريّ والقانونيّ والسياساتيّ الناظم لعمل السلطة، وتأثيره على حقّ المجتمع المدنيّ في المشاركة والمساهمة في صنع السياسات العامّة، ودوره الرقابيّ (النقديّ) على تنفيذها:

- في أكثر من تقرير أصدرته مؤسسة «أمان»، أشارت إلى أن الانحرافات في إدارة الشأن العام، بما فيه العلاقة مع الفضاء المدني، لا تعود إلى نقص أو خلل في التشريعات، وإنما إلى عدم التزام المسؤولين بممارسة دورهم في الكثير من الأمور التي تتعلق بتنفيذ السياسات العامة.
- لم تصدر خلال العامين الماضيين «بعد الدراسة القبلية التي أجريت على الموضوع ذاته» تشريعات جديدة تُمأسس دور المجتمع المدني وحقه في رسم السياسات العامة والمساءلة المجتمعية.
- رغم عدم تضمين قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهليّة حقّ مشاركة المجتمع المدنيّ في إعداد الخطط التنموية الوطنية أو القطاعية بشكل فعّال، أو الرقابة المجتمعية على المؤسسات العامّة بشكل صريح، فإنه لم يمنعها من ذلك.
- لم يجرِ إقرار قانون ناظم لحقّ الحصول على المعلومات، أو سياسة حكومية معتمدة ومُعلنه تتعلق بالإفصاح عن المعلومات، حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.
- لا يوجد في التشريعات الفلسطينية ما يمنع مشاركة الحكومة المجتمع المدنيّ في بلورة السياسات العامّة، ولكن ضعف الإرادة السياسيّة وإلزاميتها لجميع المسؤولين، هو السبب في تذبذب الانفتاح.
- غياب سياسة عامّة مكتوبة من الجهات الرسمية، تنظّم العلاقة بين المجتمع المدنيّ، والجهات الرسمية، في إطار الشراكة في صنع السياسات العامّة، على الرغم من تضمين الوثائق الرسمية كالخطط الاستراتيجية المرجعية لعمل الحكومة وبرنامج رئيس الحكومة التاسعة عشرة في كتاب الرد على تكليف الرئيس الفلسطيني له إشارات كثيرة على إشراك المجتمع المدنيّ في إعداد الوثائق والخطط، وكذلك في التصريحات الرسمية لرئيس الحكومة والوزراء.

ثالثاً. على صعيد واقع المشاركة في صنع السياسات العامّة

- استمرار مواجهة منظمات المجتمع المدنيّ معيقات للوصول إلى المعلومات في إطار محاولاتها للمشاركة في صنع السياسات العامّة، إذ تقوم معظم الجهات الرسمية بنشر وثائق السياسات العامّة، بعد أن تكون جاهزة، ولا تنشر البيانات المرتبطة بها كالبيانات المالية، أو المَحاضر، ... إلخ.
- ما زال نَشر المعلومات من الجهات الرسمية يتأثر بمجموعة من العوامل: كالقضايا المطروحة، والعلاقات الشخصية مع بعض مسؤولي المؤسسات الرسمية، والموقف الرسميّ من منظمات المجتمع المدنيّ، التي تطلب الحصول على معلومة.
- تبيّن من خلال الدراسة «التقييم البَعْدي» استمرار عدم وجود جسم إداريّ (هيكل مؤسسيّ) ثابت، يضمن مشاركة المجتمع المدنيّ مع الجهات الرسمية، يعزّز الشراكة في صنع السياسات العامّة على وجه التحديد بشكل دائم، ما أدّى إلى خضوع شكل هذه العلاقة لقناعات المسؤولين وتوجّهاتهم أنفسهم.

- استمرار غالبية اللجان التي شكلتها الجهات الرسمية للشراكة في صنع السياسات العامّة من ممثلين عن المجتمع المدنيّ، العمل بشكل موسميّ وشكليّ، وأحياناً يتمّ تشكيلها بناءً على طلب الجهات المانحة، وبغياب معايير واضحة في اختيار عضوية هذه اللجان.
- على الرغم من الاجتماعات التي جرت ما بين رئيس الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في العامين الماضيين، فإنها لم تنتج نهجاً ثابتاً للعلاقة بين الجهات الرسمية والمجتمع المدنيّ نحو مأسستها، أو إصدار وثيقة تحدد توجّهات الحكومة نحو العمل مع المجتمع المدنيّ، ما يعني أنّ توجّهات مأسسة العلاقة مع المجتمع المدنيّ، ما هي إلا توجّهات موسمية، وحسب الحاجة، وليست نهجاً.
- استمرار التفاوت في انفتاح الجهات الرسمية نحو التفاعل مع المجتمع المدنيّ، ومشاركته في صنع السياسات العامّة؛ إذ تبدي المؤسسات القطاعية انفتاحاً أكثر من الحكومة المركزية «مجلس الوزراء»، حيث تبرز بعض النجاحات في هذا المجال في بعض الوزارات المؤسسة مثل وزارة شؤون المرأة، ووزارة التنمية الاجتماعية، إضافة إلى هيئة مكافحة الفساد، في المشاركة والتعاون في إعداد الخطط الاستراتيجية لها.
- على الرغم من استمرار التقدم في مشاركة الجهات الرسمية لمؤسسات المجتمع المدنيّ في صنع السياسات العامة، فإنّها لم ترتق إلى المشاركة الفاعلة والكاملة والممثلة، فغالبية المشاركات تبدأ وتتوقف عند نقاش مسودة السياسات العامّة، كما لا تشترط الجهات الرسمية عند دعوة شبكات أو ائتلافات منظمات المجتمع المدنيّ تضمين مشاركيها ممثلين عن فئات المجتمع كافّة، كالمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، أو الشباب، ... وغيرها.
- ظهر جليّاً من خلال الدراسة أنّ الجهات الرسمية تبدي تحفظاً من مشاركة المجتمع المدنيّ في صنع السياسات العامّة الحساسة، مثل: المالية كالموازنة العامة للدولة، أو السياسات الأمنيّة. وتستجيب مؤقتاً في حال تحوّل الموضوع إلى قضيّة رأي عامّ، بعد تشكيل مجموعات ضغط من مؤسسات المجتمع المدنيّ.
- تغلب سمة ضعف التعاون بين الجهات الرسمية والمجتمع المدنيّ في مجال تنفيذ السياسات أو متابعتها.
- تتوقف استجابة الجهات الرسمية لتوصيات التقارير الرقابية، وتقارير الظلّ، التي يصدرها المجتمع المدنيّ، في حال ترتّبت عليها التزامات مالية أو اجتماعية أو دينية أو أمنية.

رابعاً. على صعيد واقع المساءلة على تنفيذ السياسات العامّة

- تظهر الدراسة تحسناً في استجابة الجهات الرسمية تجاه فعاليات المساءلة المجتمعية، لكن ما زالت الاستجابة لطلبات الحصول على معلومات ذات علاقة بصنع السياسات دون المراد؛ حيث تُقدمها بصورة معلومات عامّة غير مفصلة.
- على الرغم من التحسن في التقارير الإعلامية التي تقدمها الحكومة على صعيد المعلومات الخاصة بإنجازاتها وأعمال الوزارات، فإن الحكومة ما زالت لا تقدّم المعلومات المتعلقة برسم السياسات بمبادرة منها، وما زالت لم تتبنَّ سياسات عامّة مكتوبة تشجّع الإفصاح عن المعلومات.
- لم تعتمد الحكومة سياسات عامّة تشجّع انفتاح الجهات المختصة أمام النقد المجتمعيّ، وإبداء الرأي، وتفسير القرارات، والانخراط في النقاش المجتمعي لقضايا الرأي العام.
- تظهر هذه الدراسة تحسناً في استجابة الوزراء والمسؤولين في المشاركة في جلسات المساءلة المجتمعية التي تعقدها منظمات المجتمع المدني، والمشاركة في البرامج الإعلامية التي تنتجها وكالات الأنباء ومحطات الإذاعة المحلية.
- لم يسبق أن أعلنت الحكومة استعدادها لمساءلة المسؤولين/ات ومحاسبتهم عن عدم استجابتهم للمساءلة، أو عدم المشاركة في جلسات، أو أنشطة المساءلة المجتمعية. كما تتحفّظ على تقديم ردود على العرائض والمطالبات الخاصّة بإصدار أو تنفيذ سياسة عامّة.
- على الرغم من تحسن ثقافة قبول الانتقادات لدى الوزراء والمسؤولين، فإن كثيراً من المسؤولين لا يتقبّلون الملاحظات النقدية، الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدنيّ، وبخاصّة عندما يتعلق النقد بمراكز النفوذ الأساسيّة في النظام السياسيّ، وفي الجوانب المتعلقة بإدارة المال العامّ، وسياسة منع الفساد، وسياسة الحكومة في احترام حقوق الإنسان والحريات العامّة.

التوصيات:

أولاً. لإيجاد بيئة أكثر استقراراً في النظام السياسيّ الفلسطينيّ، على الأحزاب والفصائل السياسية الفلسطينية أخذ دور أكثر جدّيّة؛ لإنهاء الانقسام السياسيّ، وتغليب المصلحة العامّة على المصالح الفئوية، وعقد الانتخابات العامّة، وإعادة الحياة التشريعية؛ من أجل استعادة التوازن بين السلطات، والحدّ من تغوّل السلطة التنفيذية على باقي السلطات.

ثانياً. لتطوير الإطار الدستوريّ والقانونيّ والسياساتيّ، الناظم لعملية المشاركة في صنع السياسات العامّة والمساءلة على تنفيذها، على الجهات الرسمية ضرورة العمل على:

1. إقرار قانون حقّ الحصول على المعلومات، أو اعتماد سياسة عامة للانفتاح يتم تضمينها في وثيقة تصدر عن مجلس الوزراء ملزمة لعمل المؤسسات العامة وتعاملها مع المعلومات وحق المواطنين في الحصول عليها.
2. صياغة سياسة عامّة مكتوبة بالتشاور مع المجتمع المدنيّ، تنظّم العلاقة بين المجتمع المدنيّ، والجهات الرسمية، في إطار الشراكة في صنع السياسات العامّة، وإقرارها من مجلس الوزراء ونشرها في الجريدة الرسمية؛ تضمن حقّ مشاركة المجتمع المدنيّ في إعداد الخطط التنموية الوطنية والقطاعية بشكل فعّال وكامل، في مراحل صناعة السياسات العامّة كافّةً، والمساهمة في تنفيذها، وحقّها في نقد السياسات العامّة، والرقابة المجتمعية على المؤسسات العامّة، وتتضمن آليات ملزمة للجهات الرسمية.

ثالثاً. لتطوير واقع المشاركة في صنع السياسيات العامّة، على الجهات الرسمية ضرورة العمل على:

- تبنّي نهج تكاملي بين القطاعين: الحكومي بمؤسساته المتنوعة؛ والمدنيّ، كلٌّ حسب مجاله، ونطاق صلاحياته، بحيث يمارس هذا النهج كسياسة رسمية معتمدة من الوزارات والقطاعات كافّة، وذلك من خلال تطوير آليات للتشاور والتنسيق بين مؤسسات العمل الرسميّ والمدنيّ، دون المساس باستقلالية مؤسسات المجتمع المدنيّ.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدنيّ، بشكل فعّال، في بلورة رؤيتها للأولويات الوطنية، وتنفيذ النشاطات، كلٌّ في مجال اختصاصه، وإعداد الخطط وتنفيذها، وتقييمها.
- نشر وثائق السياسات العامّة ومرفقاتها كاملة، في مراحل صنع السياسات العامّة كافة، وبطريقة يسهل الوصول إليها من فئات المواطنين ومؤسسات المجتمع المدنيّ كافّةً، حيثما وجدوا، وتجنّب الانتقائية في نشر المعلومات بصرف النظر عن نوعها، ما لم يمنع القانون نشرها.
- استحداث آلية تواصل وتنسيق ثابتة (إدارة/لجنة/مجلس استشاري ... إلخ)، ذات رؤية واضحة تجاه المجتمع المدنيّ كشريك في صنع السياسات العامّة، وتنفيذها والرقابة عليها، بما يضمن إدماج ممثلي المجتمع المدنيّ كافّةً من مؤسسات كبرى وقاعدية على حدٍّ سواء، وأن يتمّ التوافق على مهامّ هذه الآليّة بالتشاور مع المجتمع المدنيّ.
- الارتقاء بالمشاركة الشكلية في صنع السياسات العامّة إلى المشاركة الفاعلة الكاملة، بحيث يجري تشكيل لجان من المجتمع المدنيّ؛ لتمثل المؤسسات الكبرى والقاعدية، وحسب الاختصاص، ومن الفئات كافّةً، ويتم دمج أعضائها، والتشاور معهم في مراحل صنع السياسات العامة كافّةً، بدءاً من تحديد الأولويّات وصولاً إلى التنفيذ والتقييم.
- ضرورة الانفتاح من الجهات الرسمية على مشاركة المجتمع المدنيّ في بناء الموازنة العامّة والقضايا المالية، وتحديد أولويّاتها.
- تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدنيّ؛ لتنفيذ خطط السياسات العامّة، وبخاصّة في مجال الخدمات العامة (الصحية، والإغاثيّة، والتعليمية، ورفع الوعي ... إلخ)، ووضع خطط متابعة؛ لتنفيذ مخرجات السياسات العامة وتقييمها، بالشراكة مع المجتمع المدنيّ، وإبداء الانفتاح، والأخذ بآرائه أثناء عملية التقييم والمتابعة.

رابعاً. لتطوير واقع المساءلة على تنفيذ السياسات العامّة، التأكيد على الجهات الرسمية ضرورة العمل على:

- الالتزام بتقديم معلومات بشكل دوريٍّ عن الإجراءات الرسمية ذات العلاقة بصنع السياسات، أو تنفيذها بطريقة مفصلة وواضحة.
- تبني توجهات تدعم مشاركة المسؤولين عن إعداد السياسات العامة بفعاليات المساءلة المجتمعية بطريقة أكثر فاعلية وانفتاحاً، والابتعاد عن سياسة إدارة الظهر، أو المشاركة الشكلية، أو المشاركة تحت ضغط الرأي العامّ.

- أن تكون أكثر وضوحاً وشفافية مع المجتمع المدنيّ والمواطنين، في القضايا التي تقرّ بها ولا تستطيع تنفيذها، والابتعاد عن تقديم أيّةٍ وعود أو التزامات يصعب تنفيذها؛ لبناء جسور الثقة بينها وبين المجتمع المدنيّ بمكوناته.
- أن تكون أكثر انفتاحاً في الاستجابة للمساءلة المجتمعية، بشأن القرارات والإجراءات المتعلقة بالسياسات الأمنيّة، والحقوقية، والمالية، في الحالات العادية، وفي حالات الطوارئ على حدّ سواء.
- محاسبة أيّ مسؤول ومساءلته، بصرف النظر عن منصبه، يعيق أو يمتنع عن المشاركة في فعاليات المساءلة المجتمعية.

المصادر والمراجع

أولاً. الإعلانات والمواثيق الدولية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
2. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.
3. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. العهد الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية.

ثانياً. التشريعات والخطط والسياسات الفلسطينية:

1. القانون الأساسيّ الفلسطينيّ المعدل لسنة 2005.
2. قانون المطبوعات والنشر، قانون رقم 5 لسنة 1995.
3. قانون رقم (1) لسنة 2000م، بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.
4. قانون رقم (7) لسنة 1998م، بشأن تنظيم الموازنة العامّة والشؤون المالية.
5. قانون الاجتماعات العامّة رقم (12) لسنة 1998.
6. القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م، بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته.
7. اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامّة الصادرة عن وزير الداخلية في العام 2000.
8. أجندة الإصلاح الصادرة عن مجلس الوزراء، بتاريخ 15 نيسان 2022.
9. وثيقة السياسة العامّة للحكومة الفلسطينية 2021–2023.
10. برنامج عمل الحكومة التاسعة عشرة 2024.
11. وثيقة البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2025–2026.
12. وثيقة فلسطين موحدة: التحول المؤسسي والاقتصادي: وضع اللبنات الأساسية لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة.
13. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد 2025–2030.

ثالثاً. الدراسات والمقالات:

1. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. دور الأمم المتّحدة في حماية وتعزيز الحيز المدني | OHCHR
2. مهارات. «تقلّص الفضاء المدنيّ... التضامن والتشبيك هو الحل». 2019.
3. مقدمة عن الفضاء المدنيّ، وما هي تحدياته في المنطقة العربية. 2022.
4. الأمم المتحدة. تعزيز المشاركة وحماية الفضاء المدنيّ.
5. المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، «مصطلحات المشاركة المدنية»، 2009.
6. رياض بوريش. السياسات العامة من منظور حكومي. الحوار المتوسطي، 2013.
7. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2019. التقرير السنويّ الثاني عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.
8. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2010. الدليل الإرشاديّ لمصطلحات ومفاهيم الحكم الصالح. رام الله–فلسطين.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (UNDP). تعزيز المساءلة الاجتماعية: من المبدأ إلى التطبيق، 2010.
10. ورقة موقف صادرة عن مؤسسات المجتمع المدنيّ بشأن قرار بقانون معدل لقانون الجمعيات. 3/آذار 2021.
11. جيان فرانسيسكو كوستانيني (وآخرون). دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدنيّ في الأراضي الفلسطينية المحتلة (التقرير النهائي) أيار 2011.
12. تقرير تقييم أثر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 ولائحته التنفيذية على أداء الجمعيات. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–»ماس» 2016، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) مؤسسة أمان. شرعنة شرط السلامة الأمنية بتشريعات ثانوية إمعانٌ في مخالفة القانون الأساسيّ والقيم الديمقراطية.
13. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثامن والعشرون 2022، رام الله، 2023.
14. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثلاثون 2024، رام الله، 2025.
15. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2025. رام الله–فلسطين.

16. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2025. رام الله –فلسطين.
17. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. تقييم المساحة المتاحة أمام الفضاء المدني الفلسطيني للمشاركة في صنع السياسات العامة والمساءلة على تنفيذها. رام الله–فلسطين.
18. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. التقرير السنوي السابع عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين. رام الله–فلسطين.
19. المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع الدولي. نماذج لتعزيز التعاون بين المجتمع المدني والسلطات العامة.
20. ابتسام العطيات. في اجتماع فريق الخبراء الذي تعقده الأسكوا لمناقشة توجهات دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدنيّ في عمليات السياسة العامّة. ورقة خلفية (الأطر القانونية المنظمة لمشاركة المجتمع المدنيّ في صنع القرار). بيروت، 2009.
21. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تقرير أداء الموازنة العامة للنصف الأول من العام 2025. رام الله–فلسطين
22. أحمد مصلح، وآخرون. دراسة الواقع القانونيّ والإجرائيّ للمساءلة الاجتماعية في العالم العربيّ. الشبكة العربية للمساءلة الاجتماعية في العالم العربي (آنسا). 2021.

رابعا. المقابلات حسب التاريخ:

1. مقابلة أجراها الباحث مع د. عمر رحّال، مدير عام مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، بتاريخ 2025/11/29.
2. مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف أبو حية، المستشار القانونيّ في مؤسسة الحقّ، بتاريخ 2025/11/29.
3. مقابلة أجراها الباحث مع السيدة لنا البندك، المديرة العامة لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، «عبر زووم»، بتاريخ 2025/11/29.
4. مقابلة أجراها الباحث مع السيد حلمي الأعرج، مدير مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية، بتاريخ 2025/11/30.
5. مقابلة أجراها الباحث مع د. تحرير الأعرج، المديرة التنفيذية لمؤسسة «مفتاح»؛ المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، بتاريخ 2025/12/2.
6. مقابلة أجراها الباحث مع د. سحر القواسمة، المديرة التنفيذية لمؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي «عبر زووم»، بتاريخ 2025/12/4.
7. مقابلة أجراها الباحث مع السيد أمجد الشوا، منسق شبكة المنظمات الأهلية، بتاريخ 2025/12/4.
8. مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد الهيجاوي، مدير الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية عبر «زووم»، بتاريخ 2025/12/6.
9. مقابلة أجراها الباحث مع كل من السيد سامي سحويل مدير عام التخطيط والسياسات، والسيدة آيات الفقيه، مديرة دائرة المساواة بين الجنسين في وزارة شؤون المرأة، بتاريخ 2025/12/8.
10. مقابلة أجراها الباحث مع د. عمار الدويك، مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بتاريخ 2025/12/15.
11. رد هيئة مكافحة الفساد على أسئلة المقابلة المكتوب، بتاريخ 2025/12/28.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP